IUGJEPS
Vol 29, No 3, 2021, pp 138 -168

ISSN 2410-3179

مجلة الجامعة الإسلامية للدراسات الانسانية

تاريخ الإرسال (30-08-2020)، تاريخ قبول النشر (28-11-2020)

تحليل لبعض مؤشرات جودة الحياة في المحافظات الفلسطينية للفترة 2007م-2017م.

اسم الباحث: د. اسعيد حماد العماوي

اسم الجامعة والبلد: جامعة القدس المفتوحة_ فرع الوسطى

* البريد الالكتروني للباحث المرسل:

E-mail address: d.saeed_77@hotmail.com

https://doi.org/10.33976/IUGJHR.29.3/2021/7

الملخص:

شهدت محافظات منطقة الدراسة معدلات نمو سكاني سنوي متباينة خلال فترة الدراسة ، حيث ارتفعت المعدلات بالمحافظات الجنوبية لتصل إلى أعلى مستوياتها بمحافظتي شمال غزة وخانيونس، وانخفضت بالمحافظات الشمالية لتصل لأدنى مستوياتها بمحافظة رام الله. وقد اعتمدت الدراسة على سبعة عشر مؤشراً من مؤشرات جودة الحياة لسكان المحافظات الفلسطينية، تنوعت بين مؤشرات سكانية، واقتصادية، واجتماعية، وسكنية، وتبين مدى تباين هذه المؤشرات زمنياً خلال فترة الدراسة، ومكانياً بين محافظات منطقة الدراسة، وتم تطبيق أسلوب التحليل العنقودي للوصول لنتائج تعكس واقع جودة ونوعية الحياة في منطقة الدراسة، ورصد التغيرات التي طرأت عليها خلال فترة الدراسة.

وخلصت نتائج التحليل العنقودي إلى أن مستوى جودة حياة السكان في المحافظات الشمالية، كان أعلى من مثيله بالمحافظات الجنوبية بشكل عام خلال فترة الدراسة، وتبين ارتفاع مستوى جودة الحياة خلال فترة الدراسة بمحافظتين فقط، وهما: أريحا وطوباس، وانخفاضه بثلاث محافظات، هي: رام الله، والقدس، وخانيونس، في حين شهد المستوى ثباتاً نسبياً في باقي المحافظات، وتبين أن المحافظات الخمس الأولى التي حققت أعلى معدل نمو سنوي بسكانها خلال فترة الدراسة، وهي جميع المحافظات الجنوبية سجلت أدنى مستوى في جودة الحياة عام 2017م. وأوصت الدراسة بإن التغلب على التباين الواسع في مؤشرات جودة الحياة وخاصة بين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية يتطلب اتخاذ سياسات تنموية متوازنة جغرافياً، ورسم سياسات تنموية خاصة بكل منطقة على حدا للحد من التفاوت الموجود والحد من تأثيراته السلبية على حياة السكان.

كلمات مفتاحية: جودة الحياة، التحليل العنقودي، المحافظات الشمالية، المحافظات الجنوبية.

Analysis of some indicators of quality of life in the Palestinian governorates For the period 2007-2017

Abstract:

The targeted governorates of the study has witnessed a divergent increase in the growth rate during the study period. They raised in the southern provinces in order to reach its highest average in the north of Gaza and Khanyounis. However, the growth rates declined to reach its ever lowest level in Ram Allah province. The present study, therefore, counted on Seventeen quality of life signs related to the population of the Palestinian governorates. These signals varied from population, economic, social and housing indicators. The study also shows the extent to which these indicators vary in time during the study period in the governorates of the study area. The author used a cluster analysis for the sake of producing results that reflect the reality of the quality of life in the target sample/area and monitoring the changes during the study period.

The results of the study concluded that the level of the quality of life of the population in the Northern provinces was generally higher than those in the Southern ones. Furthermore, it was shown that the high quality of life during the study was only shown by two governess: Jericho and Tubas. However, a decline was recorded in only three governorates; Ramallah, Jerusalem, and Khanyounis. On the other hand, the rest of the governorates has recorded a relatively stable level, while the first five governorates that have been achieved the highest annual growth rate of its population during the period of study, which are the southern provinces, has scored the lowest level of life quality in 2017.

Finally, the researcher concluded his thesis by adding some recommendations. Firstly, overcoming the challenge of the wide variation on quality of life indicators, especially among the northern governorates, requires taking geographically balanced development policies. Additionally, it requires developing region-specific development polices in order to reduce the existing inequalities and their negative effect on the population's lives.

Keywords: Quality of Life, Cluster Analysis, Northern Governorates, Southern Governorates.

التمهيد:

منذ النصف الثاني من القرن العشرين شهدت كثير من دول العالم الثالث خلخلة في توزيع السكان وتركزاً للنشاطات الاقتصادية والاجتماعية في عدد محدد من المدن، مما ترتب عليه كثير من المشكلات السكانية والاقتصادية والاجتماعية، وخلق تبايناً تنموياً بين الأقاليم والمناطق داخل الدولة الواحدة، الأمر الذي أدى إلى تدني جودة الحياة، وتباينها من إقليم إلى إقليم داخل الدولة الواحدة، وقد ظهرت العديد من الأبحاث والدراسات التي أهتمت بدراسة أسباب المشكلة التنموية في دول العالم الثالث وحل المشكلات الإقليمية والقطاعية التي لديها، ونتيجة لذلك ظهرت مفاهيم جديدة كجودة الحياة والتنمية الشاملة والاهتمام بالبعد المكاني وعدالة توزيع ثمار التنمية.

والمحافظات الفلسطينية محل الدراسة تحمل خصوصية وواقع لا يتشابه في مكوناته مع أي من دول العالم، كونها تقع تحت سلطة الاحتلال المباشر، فالأحداث التي مرت بها الأراضي الفلسطينية من النكبة عام 1948م مروراً بالنكسة عام 1967م واحتلال إسرائيل لكافة الأراضي الفلسطينية ألقت بظلالها على الوضع الديموغرافي والاقتصادي والاجتماعي بالممارسات والمخططات الإسرائيلية من مصادرة الأراضي والتهجير القسري وإنشاء المستوطنات وسن القوانين الجائرة مما أثر على مقومات التنمية واستنزاف المقومات البشرية والطبيعية. حتى أن اتفاقيات السلام التي وضعت منذ عام 1993 لكي تكون انتقالية مؤقته لمدة خمس سنوات أصبحت أمراً واقعا ومن أكبر العقبات التي لا زالت تواجه التنمية المستدامة لكون هذه الحالة الانتقالية لا تخلق بيئة مناسبة للانطلاق بتنمية مستدامة، إضافة إلى استغلال الاحتلال تلك الفترة لتمرير سياسته الاستيطانية في الأراضي الفلسطينية وتغيير ديموغرافية الأرض وتحويل المحافظات الشمالية إلى جيوب سكانية معزولة تفتقد للتواصل الجغرافي القادر على خلق مستقبل مكاني للشعب الفلسطيني على أرضه، وانتهاء بما يسمى ب(صفقة القرن) التي تهدد بمصادرة ما يزيد على 40% من مساحة الضفة الغربية، إضافة للحصار التام للمحافظات الجنوبية وفصلها عن الأراضي الفلسطينية، وعلى الرغم من ذلك فقد بذلت المؤسسات الفلسطينية على اختلافها جهودا جبارة لخلق تنمية مستدامة في الأراضي الفلسطينية ووضع خطط قصيرة وطويلة الأمد كانت تصطدم دائما بالتحديات والتقلبات السياسية، وجاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على جوانب من نوعية جودة حياة السكان في ظل الزيادة في عدد السكان، وذلك من خلال دراسة وتقييم بعض مؤشرات جودة الحياة لتحديد مدى التغير الزماني والمكاني في مستوى جودة الحياة.

أولاً: الإطار النظري للدراسة:

1- مشكلة الدراسة وأسئلتها:

شهدت الأراضي الفلسطينية في العقود الأخيرة أحداث سياسية واجتماعية واقتصادية، القت بظلالها على حياة السكان، وبعد توقيع اتفاقية أوسلو مع إسرائيل وما لحقها من اتفاقيات أصبحت مساحات من الأراضي الفلسطينية تحت إدارة سلطة فلسطينية التي سارعت إلى الاهتمام بالنواحي التنموية ووضع خطط قصيرة وطويلة الأمد كانت تصطدم دائما بالتحديات والتقلبات السياسية، وجاءت هذه الدراسة لتسلط الضوء على جوانب من نوعية جودة حياة السكان في ظل هذه الظروف السياسية والاقتصادية والاجتماعية بما فيها الانقسام الفلسطيني، وفي ظل مشروعات التنمية والزيادة في عدد السكان، وذلك من خلال دراسة وتقييم بعض مؤشرات جودة الحياة لتحديد مدى التغير الزماني والمكاني في مستوى جودة حياة السكان.

وتتبلور مشكلة الدراسة حول معرفة مستوى جودة الحياة في الأراضي الفلسطينية، ومدى تباينها على مستوى المحافظات، من أجل الوقوف على أهم المعوقات التي أدت إلى تدني جودة الحياة من ناحية وسبب تباينها بين المحافظات من ناحية أخرى.

ويمكن صياغة المشكلة فيما يأتي:

أ– ما هو حجم السكان ومعدل نموهم في المحافظات الفلسطينية خلال فترة الدراسة 2007م–2017م.

ب_ ما هو مدى تباين مؤشرات جودة الحياة بين المحافظات الفلسطينية.

ج_ ما هو مدى تباين مؤشرات جودة الحياة خلال فترة الدراسة 2007م–2017م.

د_ ما هي أهم العوامل المؤثرة في تباين مؤشرات جودة الحياة بين المحافظات الفلسطينية.

هـ_ هل يمكن تصنيف المحافظات الفلسطينية إلى فئات بتطبيق أسلوب التحليل العنقودي على بعض مؤشرات جودة الحياة.

شكل (1) منطقة الدراسة.

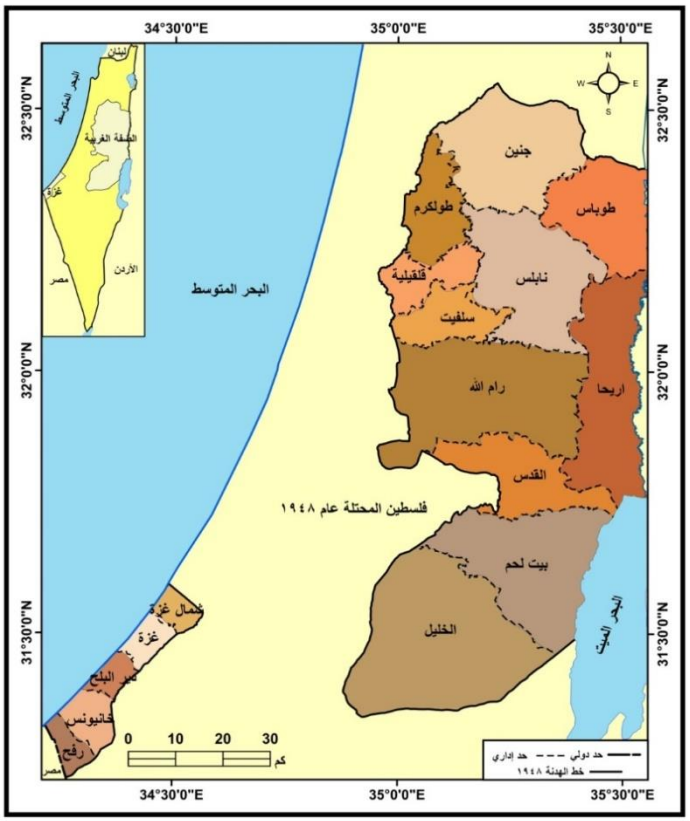

المصدر: وزارة التخطيط والتعاون الدولي الفلسطينية، 1997.

2– حدود الدراسة: –

أ– **الحد المكاني (منطقة الدراسة):** تناولت الدراسة الأراضي الفلسطينية التي تنقسم إدارياً إلى ست عشرة محافظة، وتعتبر المحافظة أعلى مستوى في الهيكل الإداري من التقسيمات الإدارية في الأراضي الفلسطينية، وتضم المحافظة الواحدة العديد من التجمعات السكانية. وتبلغ مساحة الأراضي الفلسطينية نحو 6020كم2، تشكل نحو 22.3% من مساحة فلسطين التاريخية، وبلغت مساحة المحافظات الشمالية نحو 5655كم2، ومساحة المحافظات الجنوبية نحو 365كم2.

ب_ الحد الزمني للدراسة: تناولت الدراسة الفترة الزمنية من (2007م–2017م).

3- أهداف الدراسة:

أ- التعرف على التباين في حجم السكان ومعدل نموهم السنوي بالمحافظات خلال الفترة 2007م-2017م.

ب- دراسة بعض مؤشرات جودة الحياة وتتبع تباينها مكانياً بين المحافظات من جهة، وبين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية من جهة أخرى، وزمانياً خلال الفترة 2007م-2017م.

ج_ الوقوف على أهم العوامل المؤثرة في تباين مؤشرات جودة الحياة بين المحافظات الفلسطينية.

د_ تصنيف المحافظات الفلسطينية إلى فئات باستخدام أسلوب التحليل العنقودي بناء على بعض مؤشرات جودة الحياة خلال الفترة 2007م-2017م.

4- أهمية الدراسة:

تبرز أهمية الدراسة بأنها تتناول موضوع التفاوت على المستوى الجغرافي والزمني لعدد كبير من المؤشرات السكانية والاقتصادية والاجتماعية الهامة بناء على البيانات الحديثة، وتشكل نتائجها مرجعاً للمخططين وصناع السياسات في فلسطين لوضع الخطط المستقبلية لتحديد احتياجات المحافظات.

5- منهجية البحث:

تم استخدام عدة مناهج، ولكل منهج أهميته في كل مرحلة من مراحل الدراسة، فكون الدراسة تتناول إقليم معين ذي شخصية مميزة وهو الأراضي الفلسطينية فقد تم استخدام المنهج الإقليمي، وكون الدراسة تناولت موضوع جودة الحياة من وجهة النظر الجغرافية فقد تم استخدام المنهج الموضوعي، كما تم استخدام المنهج المقارن في إجراء المقارنات المكانية بين المحافظات من حيث مؤشرات جودة الحياة، كما تم استخدام المنهج التاريخي لتتبع تطور مؤشرات جودة الحياة في المحافظات خلال فترة الدراسة، كما تم الاعتماد على المنهج التحليلي.

6- فرضيات الدراسة:

أ- ارتفاع الزيادة السكانية ومعدل النمو السكاني بالمحافظات الفلسطينية خلال فترة الدراسة، والارتفاع بالمحافظات الجنوبية أعلى من نظيره بالمحافظات الشمالية.

ب- تراجع مؤشرات جودة الحياة في كثير من المحافظات وخاصة المحافظات الجنوبية.

ج_ وجود تباين بين المحافظات الفلسطينية في مؤشرات جودة الحياة مما يمكن تصنيفها لمجموعة من الفئات.

7- أسلوب الدراسة (التحليل الاحصائي):

اعتمدت الدراسة على أحد أنواع التحليل العنقودي وهو التحليل العنقودي الهرمي Hierarchical cluster analysis الذي يعد أحد أدق الطرق الإحصائية لإبراز التباينات المكانية وتصنيفها، وقد تم تطبيق هذا التحليل اعتمادا على The Cosine كفاصل بين المجموعات على بيانات مؤشرات جودة الحياة بمنطقة الدراسة.

8- مصطلحات الدراسة:

* **جودة الحياة (Quality of Life):** تعددت الآراء حول تحديد مفهوم جودة الحياة (Quality of Life)، فقد يُقصد به الظروف البيئية التي يعيش فيها السكان، كظروف البيئة السكنية وطبيعة المياه والهواء، وقد يُقصد به سمات وخصائص السكان التعليمية

والصحية والمهنية[1]، ويرى (liu) أن جودة الحياة مسمى جديد لمفهوم قديم يتعلق بتقويم درجة أو مستوى الرفاه المادي والنفسي للسكان في البيئة التي يعيشون فيها[2]، في حين يستعرض (تايلور وبيجدون) جودة الحياة بكونها تمثل دراسة كمية إحصائية لقياس مدى شعور الفرد بالراحة التي تتوفر عنده من خلال الخبرات التي اكتسبها من محيطه[3]. كما عرفها كاتر (Cutter) بأنها السعادة الفردية ورضا كل إنسان عن حياته والبيئة التي يعيش فيها، وتشمل الرضا عن الاحتياجات والرغبات والطموحات وأوليات نمط الحياة، فضلاً عن العوامل الأخرى المادية وغير المادية وحق الإنسان في اختيارها، أي تلك التي تحقق الرفاهية للإنسان بشكل كامل[4].

وتعرف منظمة الصحة العالمية جودة الحياة بوصفها إدراك الفرد لوضعه في الحياة في سياق الثقافة واتساق القيم التي يعيش فيها ومدى تطابق أو عدم تطابق ذلك مع: أهدافه، توقعاته، قيمه، واهتماماته المتعلقة بصحته البدنية، حالته النفسية، مستوى استقلاليته، علاقاته الاجتماعية، اعتقاداته الشخصية، وعلاقته بالبيئة بصفة عامة، وبالتالي فإن جودة الحياة بهذا المعنى تشير إلى تقييمات الفرد الذاتية لظروف حياته[5]، وهناك من يرى أن جودة الحياة مفهوم شامل يشمل كل جوانب الحياة المادية كإشباع الحاجات الأساسية واللامادية كتحقيق الذات وبالتالي فإن مفهوم جودة الحياة يشمل كلا من الجانب المادي والموضوعي كما ترصده المؤشرات الموضوعية والادراك الذاتي لهذا الواقع كما ترصده المؤشرات الذاتية[6]. ويتم قياس جودة الحياة ونوعيتها بعدد من المؤشرات الموضوعية، القابلة للقياس كالمؤشرات السكانية والسكنية، ومؤشرات ذاتية يصعب قياسها ومتغيرة بشكل سريع كاتجاهات السكان نحو بيئتهم ومدى رضاهم عن ظروفهم الحياتية[7].

ويتضح أن مفهوم جودة الحياة يحمل أكثر من معنى، فجودة الحياة قد تعني أموراً مختلفة لأفراد مختلفون، فهي تختلف بين مجتمع وآخر وبين أفراد المجتمع الواحد، فقد تعني جودة الحياة عند البعض أعلى درجات الرفاهية المادية للأشخاص، بينما تعني العيش بأمان وكفاف لآخرون[8].

***التحليل العنقودي:** (Cluster Analysis): يعرف التحليل العنقودي بأنه عبارة عن عملية تحليل إحصائي متعدد المتغيرات، يعتمد على متغيرات متنوعة لنماذج مختلفة بالاعتماد على موضوع الدراسة، ثم مقارنة تلك النماذج ببعضها اعتماداً على ما تحتويه من المتغيرات، وترتيب ارتباطها على شكل عناقيد بحيث يعمل على تصغير التباين داخل العنقود الواحد وتعظيم التباين ما بين العناقيد المختلفة[9]، كما يعرف بأنه عبارة عن مجموعة من الإجراءات تهدف إلى تصنيف المتغيرات بطرق معينة، ثم ترتيبها داخل

(1) Pacione, (2003): Urban environmental quality, p19.
(2) liu, (1976): Quality of life indicators in US, P118.
(3) Taylor & Bogden, (1990): Quality of life, P27.
(4) Cutter, (1985)Rating Places: A Geographer's View On Quality of Life, P1.
(5) WHOQOL, (1994): Quality of life assessment international perspectives, pp41-57.
(6) البصري وحسين، (2017): مؤشرات جودة الحياة، ص241.
(7) McCrea. (2006): What is the Strength of the Link Between Objective, p82.
(8) الهندواي،(2011): الدعم الاجتماعي وعلاقته بمستوى الرضا، ص33.
(9) أحمد، (2015): تصنيف المحافظات السورية، ص53.

عناقيد بحيث تكون المتغيرات المصنفة داخل العنقود متجانسة وفق خصائص محددة، وتختلف عن متغيرات أخرى موجودة في عنقود آخر[1].

***المحافظات الشمالية:** وهي التي تعرف بالضفة الغربية، وتضم إحدى عشرة محافظة، وهي من الشمال إلى الجنوب: جنين، طوباس، طولكرم، نابلس، قلقيلية، سلفيت، رام الله والبيرة، أريحا، القدس، بيت لحم، الخليل.

***المحافظات الجنوبية:** وهي التي تعرف بقطاع غزة، وتضم خمس محافظات، وهي من الشمال إلى الجنوب: شمال غزة، غزة، دير البلح، خانيونس، رفح.

9-الدراسات السابقة والمشابهة:

من خلال مراجعة الدراسات القريبة من موضوع الدراسة، يلاحظ وجود تداخل بين دراسات التنمية ودراسات جودة الحياة، ولا غرابة في ذلك فإن تحقيق أفضل مستوى لجودة الحياة للسكان هو أحد الأهداف البارزة لعملية التنمية، كما أن قياس مستوى جودة الحياة ومستوى التنمية تعتمد على مؤشرات متشابهة. ويمكن تصنيف الدراسات السابقة إلى نوعين:

أولاً: دراسات تناولت الأراضي الفلسطينية أو جزء منها بشكل مباشر:

حيث هدفت دراسة أبو زنط،(2002) إلى تحديد الإمكانات المتاحة والوضع القائم للنظام الحضري في شمالي الضفة الغربية، وقد اعتمدت على 78 متغيرا تمثل القطاعات التنموية المختلفة، وتوصلت الدراسة إلى التعرف على الإمكانات التنموية المتاحة ضمن التجمعات السكانية، وتحديد مستويات البنية الهرمية القائمة، وهدفت دراسة صافي، ومقداد،(2009) إلى إعطاء صورة تفصيلية عن الخصائص الاجتماعية والزواجية والتعليمية للأسر الفلسطينية، وتوصلت الدراسة إلى انخفاض نسبة الأسر الخاصة التي تسكن التجمعات الريفية في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة من 1997 إلى 2007 بنسبة 50% في قطاع غزة وفي الضفة الغربية بنسبة 37%، وهدفت دراسة صلاح،(2009) إلى الكشف عن أهم التغيرات التي طرأت على مجموعة من المؤشرات الديمغرافية والاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية، بين العامين 1997 و2007، وتوصلت الدراسة إلى استكشاف مجموعة من التفاوتات في المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، وتحديد العوامل المسببة لها، وهدفت دراسة فريحات، والخطيب،(2009) إلى تحليل الأبعاد للظروف السكنية في الأراضي الفلسطينية، وتوصلت الدراسة إلى أن قطاع الإسكان في الأراضي الفلسطينية يعاني من حالة العجز والضعف وبحاجة إلى 23974 وحدة سكنية لسد العجز في الوضع الحالي.

ثانياً: دراسات تناولت إطاراً مكانياً مختلفاً عن منطقة الدراسة:

حيث هدفت دراسة Aiden & Awang (1985) إلى تحديد الفجوات والتباينات التنموية في ماليزيا، وتوصل الباحثان إلى تحديد عدة أسباب أدت إلى التباينات التنموية بين الأقاليم في ماليزيا، منها التوزيع غير العادل للثروة والهجرات من الريف للمدينة، وهدفت دراسة Effat & Hegazy (2013) إلى تحديد نطاقات مقترحة للتنمية الحضرية في شبه جزيرة سيناء، وتوصلت الدراسة إلى أن مساحة المناطق المناسبة للتنمية الحضرية المستقبلية تبلغ (5327 كم2) تمثل 17% من مساحة شبه الجزيرة، منها56.6% في محافظة جنوب سيناء، و39.1% في محافظة شمال سيناء، والنسبة الباقية في الأجزاء التابعة من شبه الجزيرة لمحافظتي السويس والإسماعيلية، وهدفت دراسة البصري، وآخرون (2017) إلى قياس وتحليل مؤشرات جودة الحياة في مدينة

[1] جودة، (2008): التحليل الإحصائي، ص29.

(النجف الأشرف) والتعرف على مدى توافقها مع المعايير التخطيطية. وتوصلت الدراسة إلى ظهور أحياء تقترب من المعيار في حين تبتعد أحياء أخرى عن المعيار لتنعكس سلباً على حياة المجتمع، كما توصلت إلى وجود تفاوت لنفس الخدمات على اختلاف الأحياء، وهدفت دراسة الحبيس،(2011) إلى إظهار التباين التنموي بين المحافظات الأردنية وتصنيفها حسب الأبعاد التنموية السائدة، واشتملت الدراسة على (71) متغيراً تصف خصائص المحافظات المدروسة الديموغرافية والاقتصادية والوظيفية والخدمية والبيئية، وتوصلت الدراسة إلى اشتقاق أربعة عوامل فسرت مجتمعة (80.4%) من التباين في المتغيرات الأصلية، وهدفت دراسة السيد،(2017) لرصد بعض مؤشرات جودة الحياة بمدن محافظتي شمال وجنوب سيناء، وتتبع تباينها زمانياً خلال فترة الدراسة (1986–2006)، ومكانياً بين مدن منطقة الدراسة، وتوصلت الدراسة إلى أن مستوى جودة حياة السكان في مدن جنوب سيناء عامّة كان أعلى من مثيله بمدن شمال سيناء خلال فترة الدراسة، وهدفت دراسة محمد، وآخرون، (2017) لتقييم مؤشرات جودة الحياة الخدمية في مدينة السماوة العراقية، وتوصلت الدراسة إلى أن الخدمات الأساسية في المدينة تتوزع بشكل غير متوازن على أحياء المدينة، وهدفت دراسة Burke etal (2008) إلى تحديد العلاقة بين توزيع الموارد والمرافق الأساسية ونوعية الحياة في بعض المدن الباكستانية، وأظهرت الدراسة أن نوعية الحياة عملية تسبق التخطيط الإقليمي، وقدمت الدراسة بعض المقترحات لتحسين نوعية الحياة، منها، وضع نموذج لمراقبة الظروف المحلية للسكان، وأن القضاء على الأمية ضرورة لتقليل الفوارق وتحقيق أفضل استخدام للموارد والمرافق في منطقة الدراسة.

التعقيب على الدراسات السابقة: ناقشت الدراسات السابقة موضوعي التنمية وجودة الحياة، في مناطق مختلفة من العالم، واعتمدت في أغلبها على مجموعة كبيرة من المؤشرات الديموغرافية والاقتصادية والاجتماعية، أما عن الدراسات التي تناولت موضوع جودة الحياة بشكل مباشر فعددها أربع دراسات، أهمها دراسة (السيد، شيماء) التي هدفت لرصد بعض مؤشرات جودة الحياة بمدن محافظتي شمال وجنوب سيناء باستخدام أسلوب التحليل العنقودي، ولقد استفاد الباحث بشكل كبير من منهجيتها، إلا أن هذه الدراسات اقتصرت على دراسة عدد محدد من المدن ولم تشمل الدولة، أما عن الدراسات التي تناولت الأراضي الفلسطينية بشكل مباشر وعددها ثلاث دراسات فهي درست مجموعة كبيرة من المؤشرات السكانية والاقتصادية والاجتماعية والتعليمية والسكنية وقدمت صورة تفصيلية عن تلك الخصائص، ورغم اختلاف الفترة الزمنية لتلك الدراسات عن فترة هذه الدراسة إلا ان الباحث افاد منها كثيرا ، هذا إضافة لدراسة رابعة اقتصرت على تناول جزءا من الأراضي الفلسطينية (شمال الضفة الغربية) حيث درست الأنماط التنموية السائدة في تلك المنطقة واعتمدت على 78 متغيرا واستخدمت التحليل العاملي والتحليل العنقودي.

10–محتوى الدراسة: احتوت الدراسة: على مقدمة وأربع محاور، ثم النتائج والتوصيات، والمحاور هي:

أولاً: الإطار النظري للدراسة.

ثانياً: معدلات النمو السكاني السنوي والتوزيع الجغرافي للسكان في الأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2007م–2017م).

ثالثاً: تطور مؤشرات جودة الحياة بالمحافظات الفلسطينية خلال الفترة (2007م–2017م).

رابعاً: التحليل العنقودي لبعض مؤشرات جودة الحياة بالأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2007م–2017م).

خامساً: النتائج والتوصيات.

ثانياً: معدلات النمو السكاني السنوي والتوزيع الجغرافي للسكان في الأراضي الفلسطينية للفترة (2007م-2017م):

تنقسم الأراضي الفلسطينية إدارياً إلى ست عشرة محافظة، وتعتبر المحافظة أعلى مستوى في الهيكل الإداري من التقسيمات الإدارية في المحافظات الفلسطينية، حيث تضم المحافظة الواحدة العديد من التجمعات السكانية، ويبلغ عددها إحدى عشرة محافظة في المحافظات الشمالية (الضفة الغربية) وخمس في المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)، كما هو موضح في (جدول1). وتتباين هذه المحافظات الست عشرة في حجمها السكاني تبايناً كبيراً، وفي ذات الوقت لم تتباين مقدار الزيادة السكانية التي حققتها خلال فترة الدراسة، وتعكس الرتب الحجمية للمحافظات هذه الحقيقة، حيث احتفظت إحدى عشرة محافظة بنفس رتبها الحجمية خلال فترة الدراسة منها تسع في المحافظات الشمالية واثنتان في المحافظات الجنوبية، وقد تصدرت محافظة الخليل محافظات منطقة الدراسة طوال الفترة (2007م-2017م) بحجم سكاني يتجاوز 552 ألف نسمة عام 2007م وارتفع لما يتجاوز 711 ألف نسبة عام 2017م في حين احتلت محافظة أريحا أدنى رتبة خلال الفترتين بحجم سكاني نحو 42 ألف نسمة عام 2007م ونحو 50 ألف نسمة عام 2017م.

ومن الملاحظ أن هناك ثلاث محافظات تقدمت رتبها الحجمية بمقدار رتبة واحدة، وهي شمال غزة، وخانيونس، ورفح، وجميعها تقع في المحافظات الجنوبية، ومحافظتان تراجعت رتبها الحجمية وهي بيت لحم، ورام الله، تقعان في المحافظات الشمالية.

وعند الحديث عن الوزن النسبي لسكان المحافظات من إجمالي السكان خلال فترة الدراسة يُلاحظ أن ثلاث عشرة محافظة شهدت تغيراً في وزن سكانها النسبي من إجمالي السكان، حيث ارتفعت النسبة في جميع المحافظات الجنوبية الخمس بالإضافة لمحافظة الخليل، وتراجعت النسبة في سبع محافظات جميعها تقع في المحافظات الشمالية، بينما احتفظت محافظات طوباس وقلقيلية وسلفيت بنفس وزنها النسبي. وطول فترة الدراسة كانت لمحافظة الخليل أكبر نسبة من إجمالي السكان، بلغت 14.7% عام 2007م وارتفعت إلى 14.9% عام 2017م، بينما سجلت محافظة أريحا أقل بنسبة، إذ بلغت 1.1% عام 2007م وتراجعت إلى 1% عام 2017م. أما عن معدلات النمو السكاني السنوي، فقد سجلت كل محافظات منطقة الدراسة معدلات نمو سنوي موجبة، وقد سجلت المحافظات الجنوبية الخمس معدلات نمو سكاني أعلى من مثيلاتها في المحافظات الشمالية، إذ سجلت المحافظات الجنوبية معدل نمو سنوي بمقدار 2.9% وهو أعلى من معدل النمو السنوي لمجمل سكان الأراضي الفلسطينية الذي بلغ نحو 2.4%، بينما سجلت المحافظات الشمالية معدل أقل نحو 2%.

ويمكن من خلال (جدول 1) تصنيف المحافظات الفلسطينية إلى أربع فئات بناء على معدل النمو السكاني السنوي خلال الفترة 2007-2017م:

1- محافظات يبلغ معدل النمو السكاني السنوي بها 3% فما فوق، وتضم هذه الفئة ثلاث محافظات جميعها تقع في المحافظات الجنوبية، وهي: شمال غزة، وخانيونس، ورفح، حيث شهدت هذه المحافظات زيادة كبيرة في حجم سكانها خلال فترة الدراسة، حيث حققت محافظة خانيونس عام2017م نسبة زيادة بمقدار 36.9% من عدد سكانها عام 2007م، حيث ارتفع عدد سكانها من نحو 270.8ألف نسمة إلى 370.6 ألف نسمة، وفي المرتبة الثانية كانت محافظة شمال غزة التي حققت نسبة زيادة بمقدار 36.4%، وفي المرتبة الثالثة حققت محافظة رفح نسبة زيادة بمقدار 34.8%.

جدول (1) الحجم العددي والنسبي لسكان الأراضي الفلسطينية ومعدل النمو السنوي خلال الفترة (2007م–2017م).

المحافظة	2007			2017			معدل النمو السنوي (2007-2017)
	عدد السكان	% من إجمالي السكان	الرتب الحجمية	عدد سكان	%من إجمالي السكان	الرتب الحجمية	
جنين	256619	6.8	8	314866	6.6	8	2.0
طوباس	50261	1.3	15	60927	1.3	15	1.9
طولكرم	157988	4.2	12	186760	3.9	12	1.7
نابلس	320830	8.5	4	388321	8.1	4	1.9
قلقيلية	91217	2.4	13	112400	2.4	13	2.1
سلفيت	59570	1.6	14	75444	1.6	14	2.4
رام الله والبيرة	279730	7.4	5	328861	6.9	7	1.6
اريحا	42320	1.1	16	50002	1.0	16	1.7
القدس	363649	9.7	3	435753	9.1	3	1.8
بيت لحم	176235	4.7	10	217400	4.5	11	2.1
الخليل	552164	14.7	1	711223	14.9	1	2.5
المحافظات الشمالية	2350583	62.4	-	2881957	60.3	-	2.0
شمال غزة	270494	7.2	7	368978	7.7	6	3.1
غزة	496692	13.2	2	652597	13.6	2	2.7
الوسطى	205414	5.5	9	273200	5.7	9	2.9
خانيونس	270828	7.2	6	370638	7.8	5	3.1
رفح	173539	4.6	11	233878	4.9	10	3.0
المحافظات الجنوبية	1416967	37.6	-	189929	39.7	-	2.9
فلسطين	3767550	100.0	-	4781248	100.0	-	2.4

المصدر: –الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2012)، النتائج النهائية لتعداد 2007، تقرير السكان، الأراضي الفلسطينية، رام الله، فلسطين. الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2019)، التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، النتائج النهائية للسكان، التقرير التفصيلي، فلسطين، رام الله، فلسطين. معدلات النمو السنوي والنسب من عمل الباحث.

2–محافظات يتراوح معدل النمو السكاني بها بين 2.5% وأقل من 3%، وتضم هذه الفئة ثلاث محافظات، وهم: دير البلح، وغزة، والخليل، وقد حققت هذه المحافظات نسب زيادة في عدد سكانها تتراوح بين 28.8% لمحافظة الخليل و33% لمحافظة دير البلح وبلغت النسبة نحو 31.4% في محافظة غزة، وذلك خلال الفترة 2007–2017.

3–محافظات يتراوح معدل النمو السكاني بها بين 2% و 2.4%، وتضم هذه الفئة أربع محافظات جميعها تقع في المحافظات الشمالية، وهي: جنين، وقلقيلية، وسلفيت، وبيت لحم، حيث سجلت محافظة سلفيت النسبة الأعلى في زيادة عدد السكان بين محافظات هذه الفئة، حيث ارتفع عدد سكانها من نحو 59.5 ألف نسمة إلى نحو 75.4 ألف بنسبة بزيادة تقدر بنحو 26.6% من عدد سكانها عام 2007، أما الثلاث الأخرى فقد حققت نسبة زيادة تتراوح بين 22.7% و23.4%.

4-محافظات يقل معدل النمو السكاني بها عن 2%، وتضم هذه الفئة ست محافظات جميعها تقع في المحافظات الشمالية، وهي: طوباس، وطولكرم، ونابلس، ورام الله، وأريحا، والقدس، وقد سجلت محافظة طوباس النسبة الأعلى في زيادة عدد السكان بين محافظات هذه الفئة، حيث ارتفع عدد سكانها من نحو 50.2 ألف نسمة إلى نحو 60.9 ألف بنسبة بزيادة تقدر بنحو 21.2% من عدد سكانها عام 2007، أما المحافظات الخمس الأخرى فقد حققت نسبة زيادة تتراوح بين 17.6% و21%.

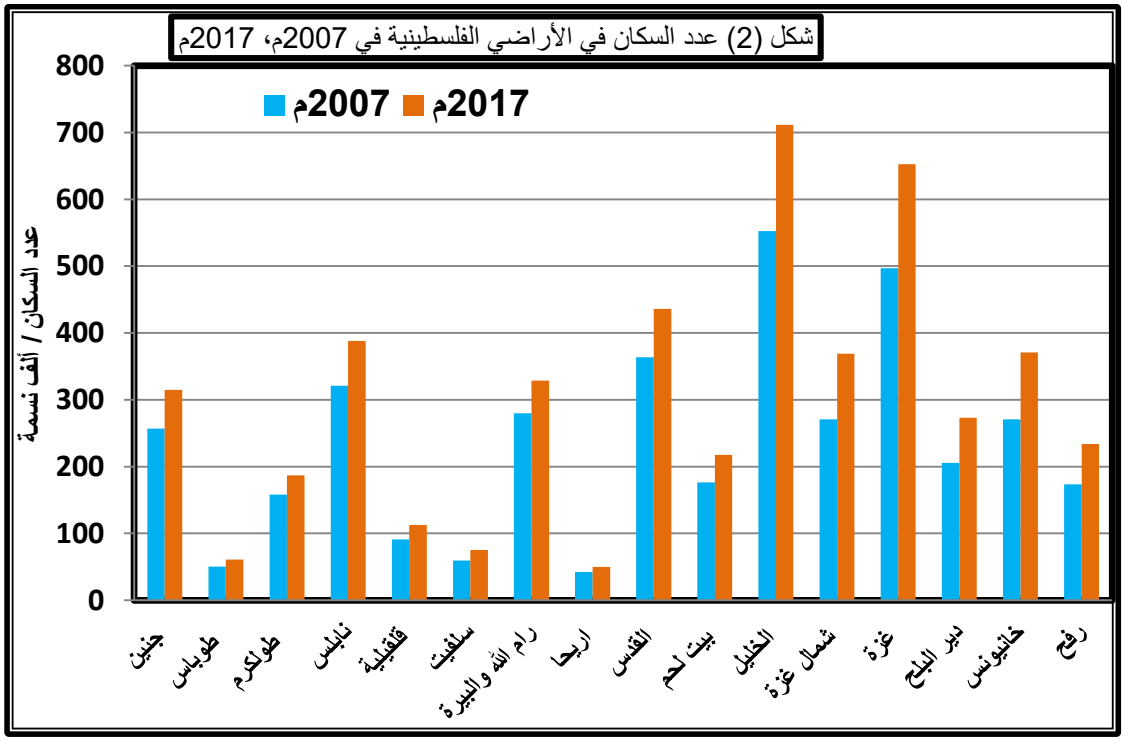

المصدر: بيانات الجدول (1).

يتضح من العرض السابق أن المحافظات الجنوبية سجلت أعلى معدل نمو سكاني سنوي خلال الفترة 2007م-2017م، وتزامن هذا النمو السكاني مع تعرض هذه المحافظات لتغيرات سياسية واقتصادية سلبية ألقت بظلالها على حياة السكان، أهمها الحصار الصهيوني المشدد والاعتداءات الحربية المتكررة، فضلا عن الانقسام الفلسطيني، كما يلاحظ أن محافظة الخليل سجلت أعلى معدل نمو سكاني بين المحافظات الشمالية، حيث تتصدر محافظة الخليل المحافظات الفلسطينية من حيث حجم السكان.

ثالثاً: تطور مؤشرات جودة الحياة بالمحافظات الفلسطينية خلال الفترة (2007م-2017م):

بعد الحرب العالمية الثانية وما خلفته من تدمير أصاب كثير من الدول الغربية، أصبح الاهتمام بالتنمية البشرية وتحسين نوعية الحياة أحد أهم أهداف خطط التنمية للدول الغربية واستخدم مصطلح (جودة الحياة) حينها للتعبير عن كفاءة المسكن والعمل والصحة والبيئة. وهو ما جعل موضوع جودة الحياة في السنوات الأخيرة عامل مشترك في الكثير من الدراسات، رغم تعدد واختلاف تعاريفه، كما تبين سابقاً. وقد ركزت معظم الدراسات على تعريف مفهوم جودة الحياة في ضوء بعدين أساسين البعد الذاتي والذي يتضمن الرفاهية الشخصية العامة، والرضا عن الحياة، والسعادة الشخصية كما يعتمد على تقييم الفرد لحياته، والبعد الموضوعي الذي يعتمد على المؤشرات الموضوعية تلك المؤشرات القابلة للقياس الكمي، والتي تتعلق أساساً بالمتغيرات المؤسسة لنوعية الحياة مثل حجم ومستوى المرافق والخدمات الموجودة بالمناطق السكنية والخدمات الصحية والتعليمية والأنشطة الاقتصادية الشائعة، وغالبية الباحثين الذين تناولوا موضوع جودة الحياة تبنوا المؤشرات الخاصة بالبعد الموضوعي لسهولة اخضاعها للقياس والتقييم.

ويشير Horsley وآخرون، إلى أن عملية التنمية وتحسين جودة حياة السكان هي عملية مكونة من خمسة جوانب مرتبطة مع بعضها "جانب اقتصادي، وجانب سكاني، وجانب بيئي، وجانب اجتماعي، وجانب سكني"[1]. ولقياس جودة الحياة في المحافظات الفلسطينية تم اختيار سبعة عشر مؤشراً مشتقة من أربعة جوانب من الخمسة السابق ذكرها، وهي الجانب السكاني، والجانب الاقتصادي، والجانب الاجتماعي، والجانب السكني، واستثناء الجانب البيئي لعدم توفر بيانات متزامنة لهذا الجانب مع فترة الدراسة.

جدول (2) مؤشرات جودة الحياة التي تعتمد عليها الدراسة.

مؤشرات سكانية	مؤشرات اقتصادية	مؤشرات اجتماعية (التعليم)	مؤشرات اجتماعية (وضع المرأة)	مؤشرات ظروف البيئة السكنية
1. نسبة صغار السن. 2. نسبة كبار السن. 3. معدل التعمر. 4. متوسط حجم الأسرة.	1. معدل الإعالة. 2. معدل البطالة. 3. نسبة العاملين بحرف المرتبة الأولى. 4. نسبة العاملين بحرف المرتبة الثانية. 5. نسبة العاملين بحرف المرتبة الثالثة.	1. معدل الأمية. 2. معدل الالتحاق بالتعليم.	1. معدل الأمية للإناث. 2. نسبة الإناث من قوة العمل.	1. نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للمياه. 2. نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي. 3. نسبة المساكن المتصلة بشبكة الكهرباء. 4. نسبة ملكية المسكن.

يلاحظ من الجدول السابق ارتباط جزء من المؤشرات المذكورة بعلاقة إيجابية طردية بجودة الحياة، أي أن ارتفاع مستوى هذه المؤشرات يدل على ارتفاع مستوى جودة الحياة، مثل: نسبة كبار السن، ومعدل التعمر, ونسبة العاملين بالحرف المرتبة الثانية والثالثة، ومعدل الالتحاق بالتعليم، ونسبة الإناث من قوة العمل، إضافة إلى نسبة المساكن المتصلة بالخدمات (المياه، الصرف الصحي، الكهرباء)، ونسبة ملكية المسكن. بينما ترتبط باقي المؤشرات بعلاقة سلبية عكسية بجودة الحياة، فانخفاض مستوى هذه المؤشرات هو الذي يعد دليلا على ارتفاع مستوى جودة الحياة. وفي السطور التالية يمكن دراسة هذه المؤشرات في المحافظات الفلسطينية.

1- المؤشرات السكانية:

تبين من بيانات الجدول الأسبق أن المحافظات الفلسطينية حققت زيادة في عدد السكان خلال فترة الدراسة، ويتبين من خلال (الملحق 2) إن هذه الزيادة قد صاحبها تغيرات في خصائص السكان الديموغرافية، والتي بالتالي تركت أثراً سالباً أو موجباً على جودة الحياة في تلك المحافظات، ومن أهم هذه المؤشرات:

أ_نسبة السكان صغار السن (أقل من 15 سنة) [2]: تكمن أهمية دراسة هذه النسبة فيما تشكله من تأثير مباشر على توجيه المخططين للاحتياجات المستقبلية، من خدمات تعليمية وصحية ومشروعات سكنية، وتوفير فرص عمل، مما يؤثر في جودة الحياة مستقبلا، وزيادة نسبة هذه النسبة في أيه مجتمع يعني زيادة نسب الإعالة.

[1] Horsley et Al, (2015): Sustainable Livelihoods and Indicators, P371.

[2] نسبة صغار السن= عدد السكان أقل من 15 سنة/ إجمالي عدد السكان×100 (مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعدادي 2007و2017).

وخلال فترة الدراسة انخفضت نسبة هذه الفئة في جميع المحافظات الفلسطينية، ولكن بنسب متفاوتة وخاصة بين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية، حيث بلغت نسبة هذه الفئة على مستوى الأراضي الفلسطينية عام 2007م نحو 41.9% وانخفضت عام 2017م إلى 38.6%، وفي المحافظات الشمالية كانت على التوالي 40.3% و36.5% وكانت في المحافظات الجنوبية 44.5% و41.7% على التوالي، يُلاحظ من الأرقام السابقة ومن الملحقين 1+2 ان هذه النسب رغم انخفاضها خلال فترة الدراسة إلا أنها لا زالت مرتفعة في جميع المحافظات الجنوبية وتتخطى ال40%. وقد حققت جميع المحافظات الشمالية

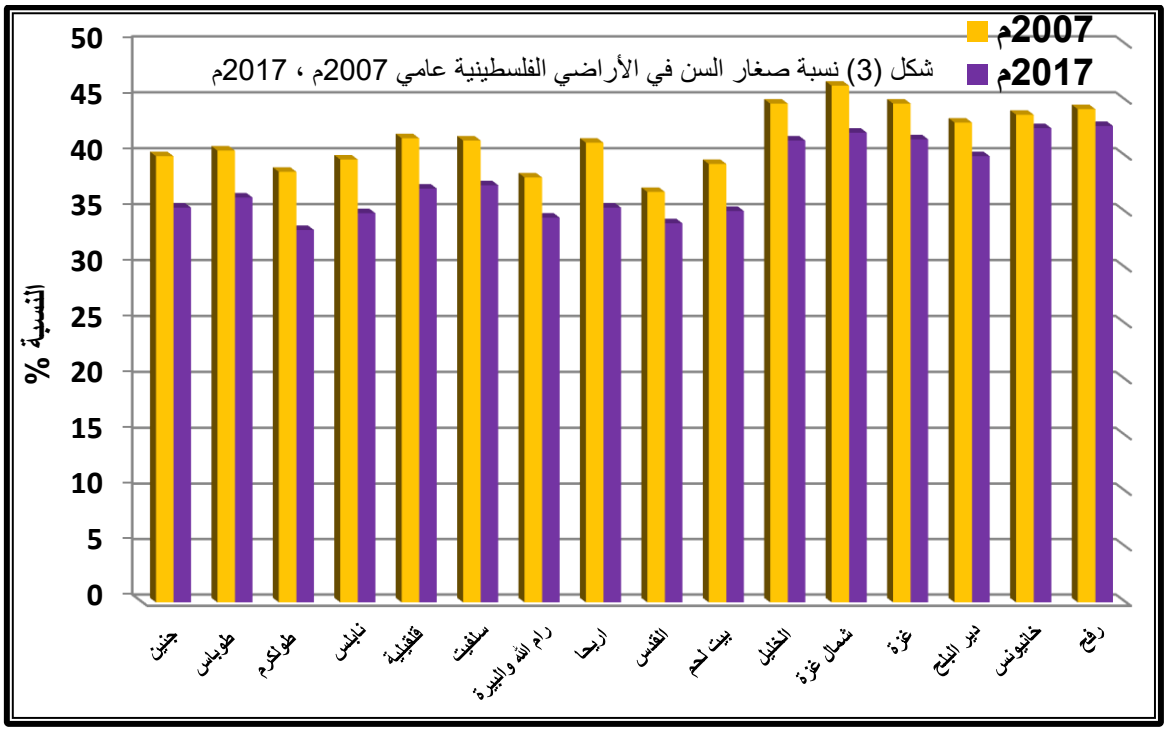

المصدر: الملحقان (1و2).

خلال فترة الدراسة انخفاضاً واضحاً في نسبة هذه الفئة باستثناء محافظة الخليل التي بدت نسبة صغار السن فيها تشابه المحافظات الجنوبية.

ب_نسبة كبار السن (65 سنة فأكثر) [1]: تعتبر هذه النسبة مؤشر على الأوضاع الصحية ومستوى الخدمات الصحية السائدة كما أنها تؤثر بشكل مباشر في مستويات الإعالة [2]، وتبين من الملحقين انخفاض نسبة كبار السن في الأراضي الفلسطينية بشكل عام، هذا ولم تشهد نسبة كبار السن خلال فترة الدراسة تغيرا كبيراً ملحوظاً، ومالت هذه النسبة للزيادة بنسب محدودة، ويلاحظ بشكل عام خلال فترة الدراسة أن نسبة كبار السن في المحافظات الشمالية كانت أعلى من مثيلتها في المحافظات الجنوبية، وأعلى مما سجلته الأراضي الفلسطينية، وفي ذات الفترة سجلت المحافظات الجنوبية نسبة أقل. ويختلف الوضع على مستوى المحافظات، حيث شهدت أحدى عشرة محافظة ارتفاعاً بنسبة كبار السن، وكان أكبر ارتفاع قد شهدته محافظة القدس، والتي ارتفعت نسبتها من

[1] نسبة كبار السن= عدد السكان 65 سنة فأكثر/ إجمالي عدد السكان×100 (مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعدادي 2007و2017).

[2] السيد، (2017): تحليل جغرافي لبعض مؤشرات جودة الحياة الحضرية، ص486.

2.9% عام 2007م إلى 3.7% عام 2017م، وفي نفس الفترة سجلت محافظتي سلفيت وطوباس انخفاضا في نسبة كبار السن، في حين شهدت ثلاث محافظات ثباتاً في هذه النسبة وهي: رام الله والخليل ورفح.

ج–معدل التعمر [1]: هذا المعدل نتاجاً للعلاقة بين فئتي السكان صغار السن وكبار السن، فكلما زادت نسبة كبار السن ارتفع معدل التعمر، وكلما زادت نسبة صغار السن انخفض معدل التعمر، وقد ارتفع هذا المعدل خلال فترة الدراسة في جميع المحافظات، وهذا الارتفاع نتج عن انخفاض نسبة صغار السن وارتفاع محدود بنسبة كبار السن في المحافظات، وطوال فترة الدراسة سجلت المحافظات الشمالية معدل أعلى من المحافظات الجنوبية، حيث سجلت المحافظات الشمالية عام 2007م نسبة 8.2% وارتفعت عام 2017م إلى 9.7%، بينما كانت النسبتين في المحافظات الجنوبية على التوالي 5.7% و6.6% ، كما كان المعدل في المحافظات الشمالية أعلى من المعدل على مستوى الأراضي الفلسطينية التي سجلت 7.2% و8.3% على التوالي.

د–متوسط حجم الأسرة [2]: متوسط حجم الأسرة يعد مؤشراً يعكس معدلات الخصوبة في منطقة الدراسة، ويلاحظ من الملحقين 1+2 تشابه هذا المتوسط في جميع المحافظات خلال فترة الدراسة، وارتفاع طفيف للمتوسط في المحافظات الجنوبية عما هو عليه في المحافظات الشمالية طوال فترة الدراسة، وقد شهد هذا المتوسط انخفاضا طفيفا في جميع المحافظات خلال فترة الدراسة.

فخلال فترة الدراسة بلغ متوسط حجم الأسرة في فلسطين 5.8 فرد/أسرة عام 2007 وانخفض إلى5.1 فرد/أسرة عام 2017، وفي نفس الفترة سجلت المحافظات الشمالية متوسط أقل حيث بلغ نحو 5.5 فرد/أسرة و4.8 فرد/أسرة على التوالي، بينما سجلت المحافظات الجنوبية متوسط أعلى بلغ نحو 6.5 فرد/أسرة و5.6 فرد/أسرة لنفس الفترة، ومن الملاحظ في المحافظات الشمالية أن محافظة الخليل سجلت أعلى متوسط لحجم الأسرة طوال فترة الدراسة.

2– المؤشرات الاقتصادية:

تشمل بعض المؤشرات ذات العلاقة بين السكان وفرص العمل، كما تضم مؤشرات تعكس طبيعة الهيكل الاقتصادي للمحافظات.

أ_معدل الإعالة النظرية [3]: يعطي هذا المعدل دلالة على التوزيع العمري للسكان ويوضح مقدار العبء الواقع على من هم في سن العمل في إعالتهم لغير العاملين من كبار وصغار السن.

ويُعد هذا المؤشر من المؤشرات التي تتباين بشكل كبير بين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية، حيث كان هذا المعدل بالمحافظات الجنوبية أعلى بكثير من مثيله في المحافظات الشمالية وعلى مستوى فلسطين خلال فترة الدراسة، ويلاحظ أن هذه المعدلات الثلاثة انخفضت خلال فترة الدراسة. وعلى مستوى المحافظات يُلاحظ أن محافظة طولكرم هي أكثر المحافظات التي شهدت انخفاضاً لمعدل الإعالة خلال فترة الدراسة، حيث انخفض فيها المعدل من 75.6% عام 2007م إلى 60.6% عام 2017م؛ وذلك بسبب الانخفاض التي شهدته المحافظة في نسبة صغار السن من جهة وارتفاع نسبة فئة السكان (15–64سنة) من جهة أخرى. هذا وقد سجلت محافظات دير البلح وخانيونس ورفح أقل انخفاضاً لمعدل الإعالة وجميعها تقع في المحافظات الجنوبية؛ وذلك بسبب أن هذه المحافظات لم تشهد تغيرا ملحوظا في نسبة صغار السن خلال فترة الدراسة.

---

[1] معدل التعمر= عدد السكان 65 سنة فأكثر/ عدد السكان أقل من 15 سنة×100 (مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعدادي 2007و2017).

[2] متوسط حجم الأسرة = عدد السكان / عدد الأسر×100 (مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعدادي 2007و2017).

[3] معدل الإعالة النظرية = (عدد السكان أقل من 15 سنة + عدد السكان 65 سنة فأكثر) / (عدد السكان في الفئة العمرية من 15 سنة لأقل من 65 سنة) ×100 (مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعدادي 2007و2017).

ب_معدل البطالة [1]: يبين هذا المعدل العلاقة بين السكان في سن العمل وفرص العمل المتاحة لهم، كما يعكس هذا المعدل مدى نجاح الخطط التنموية التي تنفذ لتوفير فرص عمل للسكان ومدى عدالة توزيعها بين المحافظات المختلفة، ويعتبر هذا المعدل من أكثر المؤشرات التي تعكس التفاوت الكبير بين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية.

ويتضح من الملحقين (1+2) أن معدل البطالة في المحافظات الشمالية خلال فترة الدراسة شهد انخفاضاً طفيفاً بمقدار 1.4%، بينما شهدت المحافظات الجنوبية ارتفاعاً واضحاً في معدل البطالة بمقدار 11.7%، وعلى مستوى فلسطين فقد شهد المعدل ارتفاع بمقدار 4.3% متأثرا بارتفاعه بالمحافظات الجنوبية.

كما يلاحظ ارتفاع المعدل بشكل كبير في المحافظات الجنوبية عما هو عليه في المحافظات الشمالية، حيث القت الظروف السياسية بظلالها على الأوضاع الاقتصادية، حيث تتعرض المحافظات الجنوبية منذ عام 2006م لحالة حصار واغلاق للمعابر لا زال مستمراً، ونتج عن ذلك تسجيل معظم المحافظات الجنوبية أرقام عالية وشاذة لمعدلات البطالة، حيث تراوح معدل البطالة عام 2007م بين 34.3% لمحافظة غزة و41.3% لمحافظة خانيونس، وفي عام 2017م تراوح المعدل بين 42.4% لمحافظة غزة و58.1% لمحافظة رفح، ويلاحظ أن جميع المحافظات الجنوبية قد شهدت ارتفاعاً كبيراً في معدل البطالة خلال فترة الدراسة، وكان أعلى ارتفاع للمعدل قد سجلته محافظة رفح بمقدار 22.4 نقطة حيث ارتفع فيها المعدل من 35.7% إلى 58.1%.

ج_نسبة العاملين بالحرف الأولية [2]: تضم هذه الحرف: حرفة الزراعة والحراجة وصيد الأسماك إضافة إلى التعدين واستغلال المحاجر، والنسبة الأكبر لحرف هذه المرتبة لصالح حرفة الزراعة.

ويعد هذا المؤشر من المؤشرات المهمة للتمييز بين نمطي العمران الريفي والحضري، وقد شهدت الأراضي الفلسطينية انخفاضا في نسبة سكان الريف خلال فترة الدراسة، حيث كانت النسبة عام 2007م نحو 17.1% وانخفضت عام 2017م إلى 14.6%، وعلى مستوى المحافظات تبين أن محافظة سلفيت شهدت أكبر نسبة انخفاض لسكان الريف وهي نسبة شاذة جدا حيث تراجعت نسبة سكان الريف من 63.7% عام 2007م إلى 28.1% عام 2017م ويعزى ذلك لممارسات الاحتلال الإسرائيلي من مصادرة الأراضي لصالح الاستيطان والتضييق على المزارعين الفلسطينيين حيث أن هذه المحافظة محاطة بالاستيطان من جميع الجهات, وأراضيها محط أطماع المستوطنين، ومن المحافظات التي شهدت ارتفاعاً في نسبة سكان الريف، محافظة رام الله التي ارتفعت فيها النسبة من 42.3% إلى 46.3%، حيث تمثل المدينة العاصمة الإدارية للأراضي الفلسطينية، حيث شهدت المدينة في السابق تضخم في حجم السكان على حساب المناطق الريفية ثم ما لبثت أن أصبحت طاردة للسكان نحو الأطراف الريفية. وقد شهدت فترة الدراسة انخفاضا في نسبة العاملين بالحرف الأولية في الأراضي الفلسطينية، وظلت النسبة في المحافظات الشمالية أعلى من مثيلتها في الجنوبية.

واللافت أن نسبة العاملين بهذه الحرف كان متدنياً طوال فترة الدراسة، حيث بلغت على مستوى فلسطين 6.9% و5.1% لعامي 2007م و2017م، وكانت في المحافظات الشمالية نحو 7.2% و5.2% لنفس الفترة، وسجلت ادناها في المحافظات الجنوبية

---

[1] معدل البطالة= عدد السكان العاطلين عن العمل 15 سنة فأكثر/ إجمالي عدد السكان داخل قوة العمل 15 سنة فأكثر×100 (مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعدادي 2007و2017).

[2] نسبة العاملين بالحرف الأولية= عدد السكان العاملين بالحرف الأولية 15 سنة فأكثر/ إجمالي السكان النشيطين اقتصاديا 15 سنة فأكثر×100 (مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعدادي 2007و2017).

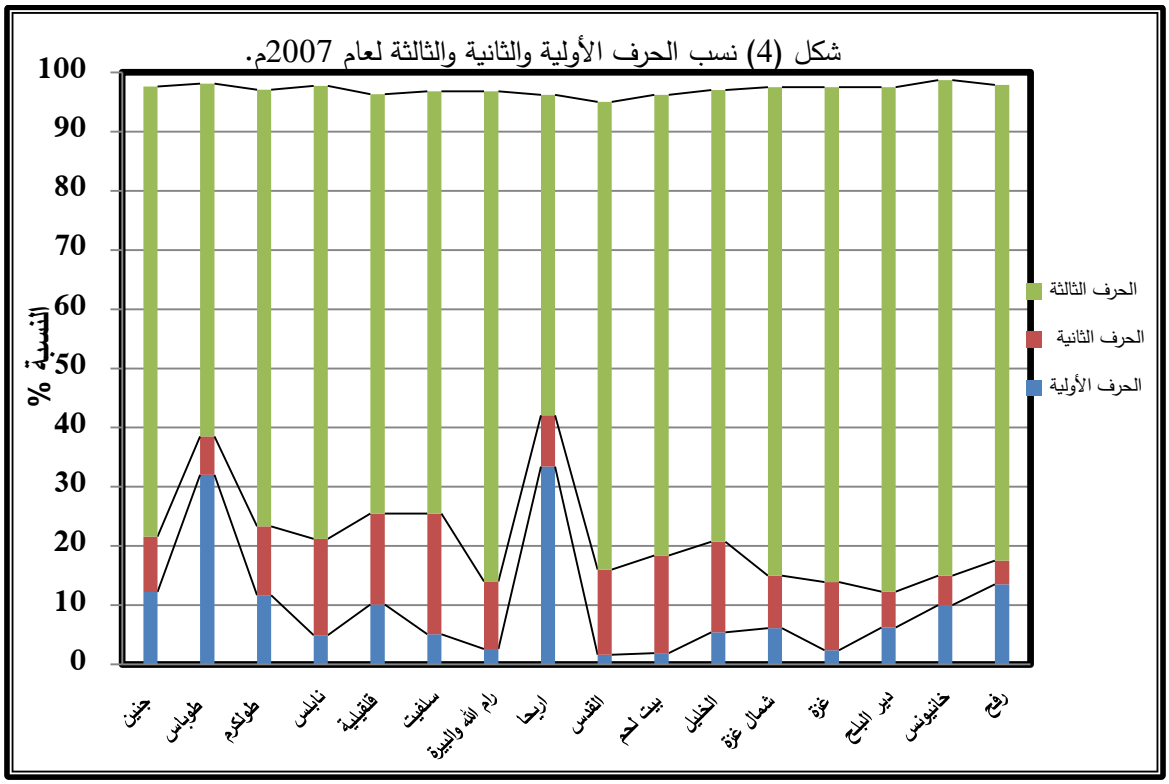

المصدر: الملحق (1).

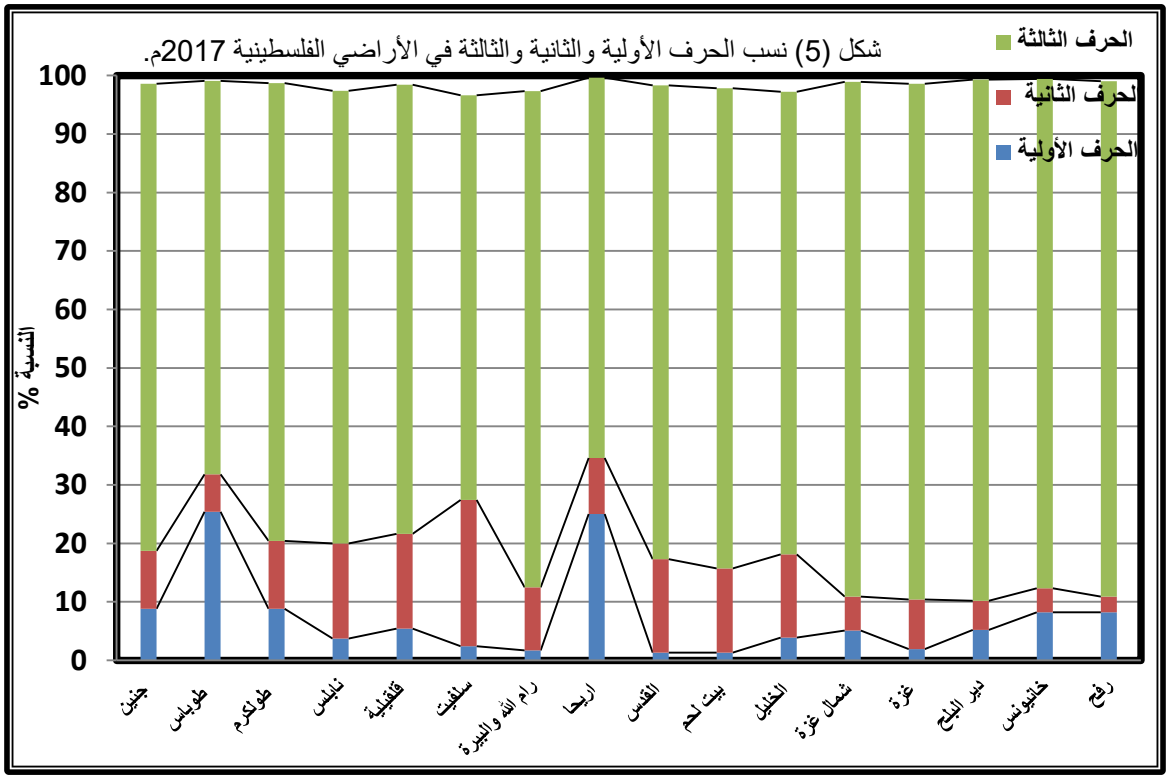

المصدر: الملحق(2).

حيث بلغت 6.3% و4.8% لنفس الفترة؛ ويعود ذلك في المرتبة الأولى لما يعانيه نشاط الزراعة من انحسار في مساحة الأراضي الزراعية بسبب التوسع الاستيطاني وما يتبعه من تحويل مساحات واسعة من الأراضي إلى مناطق عسكرية مغلقة وتشييد الطرق

الالتفافية واستكمال بناء جدار الفصل العازل، هذا على مستوى المحافظات الشمالية، أما المحافظات الجنوبية فالأمر لا يقل سوءاً حيث الحصار المشدد منذ عام 2006م الذي القى بظلاله على نشاط الزراعة، إضافة إلى منع الزراعة في مساحات واسعة من الأراضي الزراعة المحاذية لخط الهدنة، ولا يمكن اغفال مشكلة الزحف العمراني نحو الأراضي الزراعية التي تتقلص مساحتها بسببه عاما تلو الآخر.

وعلى مستوى المحافظات يلاحظ أن ما يزيد عن ثلث العاملين في محافظة اريحا 33.4% كانوا يعملون بالحرف الأولية عام 2007م وضلت هذه النسبة مرتفعة عام 2017م حيث بلغت نحو 25%، كما سجلت محافظة طوباس نسبة مرتفعة للعاملين بهذه الحرف حيث بلغت 32% و25.4% على التوالي. وقد تدنت هذه النسبة في باقي المحافظات وكانت أقلها في محافظتي القدس وبيت لحم.

د–نسبة العاملين بحرف المرتبة الثانية [1]: تمثل هذه الحرف الصناعات التحويلية وهي ترتبط بشكل وثيق بالحرف الأولية، وتقترن هذه الحرفة بالمناطق الحضرية.

وقد انخفضت نسبة العاملين بهذه الحرف في جميع الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة، وإن كان الانخفاض أكبر في المحافظات الجنوبية عن المحافظات الشمالية، وقد كانت نسب العاملين في هذه الحرف في المحافظات الشمالية أكبر من مثيلتها في المحافظات الجنوبية طول فترة الدراسة.

هذا وقد شهدت ست محافظات – جميعها تقع في المحافظات الشمالية–ارتفاعا في نسبة العاملين في هذه الحرف، كان أبرزها محافظة سلفيت التي ارتفعت فيها النسبة من 20.4% عام 2007م إلى 25% عام 2017م، وقد اتسمت النسبة بالثبات في محافظتي طولكرم ونابلس، أما باقي المحافظات فقد شهدت انخفاضا في هذه النسبة ومنها جميع المحافظات الجنوبية، وكانت نسبة محافظتي شمال غزة وغزة هما الأكثر انخفاضا، تلتهما محافظة بيت لحم (أنظر الملحقين 1+2).

وهذا التراجع في نسبة العاملين في هذه الانشطة وخاصة في المحافظات الجنوبية يعود بالأساس إلى اغلاق الكثير المصانع في المحافظات الجنوبية بسبب الاجراءات التي فرضتها إسرائيل منذ عام 2000م عقب انتفاضة الأقصى والتي وصلت للحصار ابتداء من عام 2006م وما تعرضت له الكثير من المنشئات الصناعية للقصف والتدمير، علما بان نسبة العاملين بهذه الأنشطة كانت في المحافظات الجنوبية عام 1997م تتجاوز ال 13% وانحدرت عام 2007م إلى 8.2% وأخيرا إلى 6.1% عام 2017م.

هـ–نسبة العاملين بحرف المرتبة الثالثة [2]: يطلق على هذه المرتبة بالحرف الخدمية التي تنقسم إلى خدمات إنتاجية كتجارة الجملة والتجزئة، والنقل والتخزين والاتصالات، وخدمات اجتماعية كالأنشطة العقارية والتجارية، والتعليم والصحة والعمل الاجتماعي، والإدارة العامة والدفاع، وتضم الأخيرة الوظائف العامة المدنية والعسكرية[3].

---

[1] نسبة العاملين بحرف المرتبة الثانية= عدد السكان العاملين بحرف المرتبة الثانية 15 سنة فأكثر/ إجمالي السكان النشيطين اقتصاديا 15 سنة فأكثر×100 (مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعدادي 2007و2017).

[2] نسبة العاملين بحرف المرتبة الثالثة= عدد السكان العاملين بحرف المرتبة الثالثة 15 سنة فأكثر/ إجمالي السكان النشيطين اقتصاديا 15 سنة فأكثر×100 (مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعدادي 2007و2017).

[3] رجب والفرا، (2009): سياسات القوى العاملة: ص32–33.

يعكس هذا المؤشر مع المؤشرين السابقين طبيعة الهياكل الاقتصادية لمحافظات منطقة الدراسة وطبيعة أوجه التنمية الاقتصادية، التي تم توجيه المحافظات نحوها على مدى عشرة أعوام. ومن خلال الملحقين (1+2) يتبين أن الانخفاض الذي حققته معظم المحافظات في نسبة العاملين بالحرف الأولية والثانوية خلال فترة الدراسة، كان لصالح ارتفاع نسبة العاملين بأنشطة المرتبة الثالثة الذي يعد اتجاها سائداً بكل المحافظات باستثناء محافظة سلفيت، ويلاحظ أن نسبة العاملين في هذه الأنشطة في المحافظات الجنوبية كان الأعلى طوال فترة الدراسة. وعلى مستوى المحافظات، فقد سجلت محافظة أريحا أكبر ارتفاع في نسبة العاملين بأنشطة المرتبة الثالثة خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت النسبة بها من 54.1% عام 2007م لتصل إلى 65% عام 2017م، بينما سجلت خمس محافظات أعلى نسبة للعاملين بهذه الأنشطة تتخطى 87% عام 2017م وجميعها تشكل المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)، وكانت أعلاها محافظة دير البلح والتي بلغت نسبتها 89.1%، في حين سجلت محافظة أريحا أقل نسبة لم تتجاوز 65% لسيادة أنشطة المرتبة الأولى بها.

3_المؤشرات الاجتماعية:

ترتبط المؤشرات الاجتماعية ارتباطاً وثيقاً بنوعية وجودة الحياة؛ لتأثيرها المباشر على كثير من المؤشرات السابقة.

أ_مؤشرات التعليم:

تعتبر هذه المؤشرات من أهم المؤشرات الاجتماعية لجودة الحياة، لما تشكله من تأثير كبير على عدد من المؤشرات الأخرى وخاصة الاقتصادية.

شكل (6) نسب الأمية في المحافظات الفلسطينية عامي (2007م ، 2017م.)

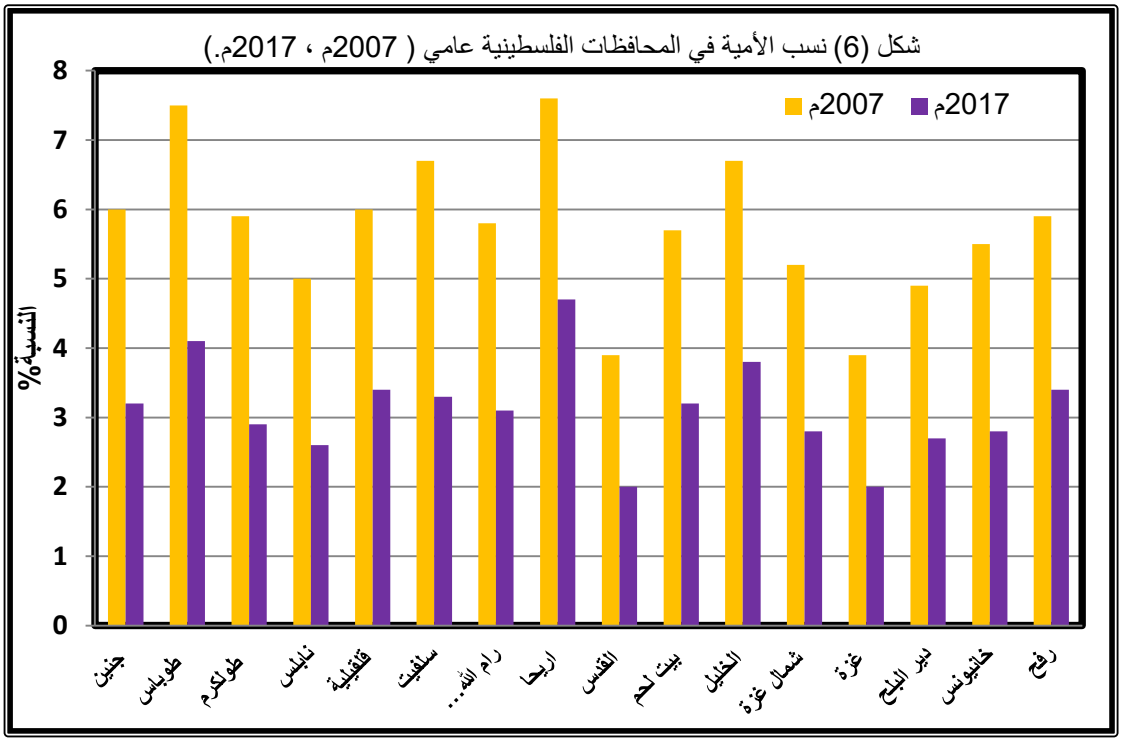

المصدر: الملحقان (1و2).

_معدل الأمية [1]: يعتبر معدل الأمية من مؤشرات التعليم الرئيسية لقياس مدى جودة الخدمات التعليمية في منطقة الدراسة ومن ثم جودة حياة السكان. وقد حققت منطقة الدراسة انخفاضاً في معدل الأمية خلال فترة الدارسة، حيث انخفضت من 5.4% عام 2007م إلى 2.9% عام 2017م، وقد ظل معدل المحافظات الشمالية طول فترة الدراسة أعلى من مثيله بالمحافظات الجنوبية. وعلى مستوى المحافظات فقد سجلت جميعها تراجعاً بمعدلات الأمية، وكان أكثر المعدلات انخفاضاً معدل محافظة طوباس والذي تراجع من 7.5% عام 2007م إلى 4.1% عام 2017م، وقد سجلت محافظتي غزة والقدس أقل معدل للأمية بمنطقة الدراسة بلغ 2% لكل منهما، بينما كان أعلى معدل بمحافظة أريحا وبلغ 4.7% وذلك وفقاً لبيانات تعداد عام 2017م.

-**معدل الالتحاق بالتعليم** [2]: يستخدم هذا المؤشر للدلالة على مستوى التعليم الأكاديمي في بلد ما، ويقصد بالالتحاق، تسجيل الفرد بأحد مراحل التعليم النظامية، سواء كان منتظماً أو منتسباً. وتشمل مراحل التعليم النظامية المرحلة الأساسية أو الثانوية أو الكليات والمعاهد الأكاديمية أو المهنية التي تعطي شهادات دبلوم متوسط أو المرحلة الجامعية. [3].

بناءاً على التعريف السابق، بلغت نسبة الالتحاق بالتعليم عام 2007م في فلسطين 44.1%، بواقع 42.7% في المحافظات الشمالية، مقابل 46.5% في المحافظات الجنوبية، وتشير الأرقام عام 2017م إلى حدوث انخفاض ملحوظ في نسب الالتحاق بالتعليم في فلسطين، حيث انخفضت إلى 38%، ويلاحظ أن الانخفاض في المحافظات الشمالية أعلى من مثيلتها في المحافظات الجنوبية، فقد بلغت 36.2% في المحافظات الشمالية، مقابل 40.7% في المحافظات الجنوبية، ويعزى هذا التفاوت في معدلات الالتحاق بين المحافظات الشمالية والجنوبية- إضافة للعوامل الاقتصادية التي سنذكرها لاحقاً- للعوامل المتعلقة باختلاف الخصائص الجغرافية للتجمعات السكانية بين المحافظات الشمالية والجنوبية، إذ أن انتشار وتباعد التجمعات السكانية عن بعضها البعض في المحافظات الشمالية، وعدم توفر شعب صفية لبعض المراحل التعليمية في عدد من التجمعات النائية والمهمشة، يمكن أن يؤثر سلبياً في مؤشر الالتحاق بالتعليم في تلك التجمعات، مما ينعكس على المؤشر في المحافظات الشمالية[4].

وعلى مستوى المحافظات، فقد شهدت كل المحافظات انخفاضاً في المعدل وكان أكثر المعدلات انخفاضاً خلال فترة الدراسة هو معدل محافظة طوباس والذي انخفض من 46.6% إلى 37.7% عامي 2007م و2017م على الترتيب، ورغم هذا الانخفاض فأن أعلى معدل عام 2017م سجلته محافظة شمال غزة وبلغ 41.3%، بينما سجلت محافظة أريحا أقل معدل عام 2017م بلغ 34.4%.

وتعقيباً على ما سبق، يعزى الانخفاض في معدلات الالتحاق في المحافظات الشمالية إلى اعتماد نسبة كبيرة من العاملين على العمالة داخل الخط الأخضر، وجزء كبير منهم في سن التعليم حيث يتسربون من المدارس للالتحاق بسوق العمل داخل الخط الأخضر، كما أن الانخفاض في المحافظات الجنوبية خلال فترة الدراسة يعود إلى أن الأوضاع المعيشية السيئة للأسر الفلسطينية

---

[1] معدل الأمية= عدد السكان الأميين 10 سنوات فأكثر/ عدد السكان 10 سنوات فأكثر×100 (مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعدادي 2007و2017).

[2] معدل الالتحاق بالتعليم= عدد السكان الملتحقين بالتعليم 5سنوات فأكثر/ عدد السكان 5 سنوات فأكثر×100 (مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعدادي 2007و2017).

[3] صلاح، (2009): تفاوت نمو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ص53.

[4] صلاح، (2009): تفاوت نمو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية، ص55.

في ظل الحصار المشدد تجبر نسبة من الذكور ممن هم في سن الدراسة على الالتحاق بسوق العمل المحلي لتحسين الوضع المعيشي لأسرهم.

أ- مؤشرات وضع المرأة:

تعد من المؤشرات الاجتماعية الهامة، وتعكس مدى تأثير العادات والتقاليد التي تحد من خروج المرأة للتعليم والعمل، ومن أهم هذه المؤشرات:

_معدل الأمية لدى الإناث: يقصد بهذا المؤشر نسبة الإناث عشر سنوات فأكثر اللاتي لا يستطعن القراءة والكتابة معاً من إجمالي الإناث عشر سنوات فأكثر ولم يحصلن على أي شهادة من التعليم النظامي.

وهو من المؤشرات الهامة التي توضح جودة الحياة للمرأة بمنطقة الدراسة. وقد انخفض هذا المعدل خلال فترة الدراسة على مستوى المحافظات الشمالية والجنوبية وعلى مستوى فلسطين، وقد ظل معدل الأمية لدى الإناث بالمحافظات الشمالية أعلى من مثيله في المحافظات الجنوبية وفلسطين. وقد انعكست هذه الأرقام على فجوة النوع[1] بين الذكور والإناث في المعدل التي ظلت مرتفعة جدا لصالح الذكور إلا انها مع ذلك شهدت انخفاضا طفيفا خلال فترة الدراسة، حيث تقلصت الفجوة بالمحافظات الشمالية من – 215.2 إلى – 212.2، وبمعدل انخفاض أعلى في المحافظات الجنوبية من –165 إلى –135 خلال فترة الدراسة، وتبدو الصورة أوضح حين تطبيق مؤشر التكافؤ[2] حيث بلغ عام 2017م على مستوى فلسطين 281.6% وهذا يعني أن كل 100 أمي من الذكور يقابلهم 281.6 أمية من الإناث، وتفاوت هذا المؤشر فيما بين المحافظات الشمالية والجنوبية حيث بلغ 312.2% و235% على التوالي.

أما على مستوى المحافظات فقد سجلت جميع المحافظات انخفاضاً في المعدل، وسجلت محافظة سلفيت أكبر انخفاض بهذا المعدل، حيث بلغ 10.6% عام 2007م وانخفض إلى 5.2% عام 2017م، هذا وقد سجلت محافظة غزة أقل معدل عام 2017م 2.7%، وأكبر معدل سجلته محافظة طوباس 6.8%.

_نسبة الإناث من قوة العمل [3]: أن ارتفاع نسبة الإناث من قوة العمل يُعد مؤشراً مهما للحكم على جودة حياة المرأة في المجتمع، ولا يكفي التحصيل العلمي للمرأة والشهادات الأكاديمية دون أن يقترن ذلك بمشاركتها في قوة العمل.

وبشكل عام فقد شهدت هذه النسبة ارتفاعاً في منطقة الدراسة، وقد حققت المحافظات الجنوبية ارتفاعاً أكبر خلال فترة الدراسة، فبعد إن كانت النسبة بها أقل من مثيلتها بالمحافظات الشمالية وفلسطين في بداية فترة الدراسة تفوقت عليهما بنهاية الفترة, أنظر الملحقين(1+2). وقد انعكس هذا الارتفاع في نسبة الإناث من قوة العمل على الفجوة النوعية [4] بين الذكور والإناث في قوة

---

[1] الفجوة النوعية للأمية = (معدل الأمية للذكور 10 سنوات فأكثر – معدل الأمية للإناث 10 سنوات فأكثر) / معدل الأمية للذكور 10 سنوات فأكثر ×100. إذا كان الناتج سالباً دل ذلك على أن الفجوة النوعية لصالح الذكور وإذا كان موجباً كانت الفجوة النوعية لصالح الإناث وكلما أقترب الناتج من الصفر دل ذلك على أن الفجوة النوعية محدودة وكلما اقترب الناتج من 100 كانت الفجوة النوعية كبيرة.

[2] مؤشر التكافؤ= نسبة الأمية لدى الإناث/ نسبة الأمية لدى الذكور×100.

[3] نسبة الإناث من قوة العمل= عدد الإناث داخل قوة العمل 15 سنة فأكثر/ إجمالي عدد السكان داخل قوة العمل 15 سنة فأكثر×100 (مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعدادي 2007و2017).

[4] حجم الفجوة النوعية لقوة العمل= (نسبة الذكور داخل قوة العمل من إجمالي الذكور 15 سنة فأكثر–نسبة الإناث داخل قوة العمل من إجمالي الإناث 15 سنة فأكثر) / نسبة الذكور داخل قوة العمل من إجمالي الذكور 15 سنة فأكثر×100.

العمل التي شهدت انخفاضاً، فقد بلغت تلك الفجوة في فلسطين عام 2007م 83.8% وانخفضت إلى 78.1% عام 2017م، وكان الانخفاض بشكل أكبر في المحافظات الجنوبية، حيث انخفضت من 86.3% إلى 75.9%.

وعلى مستوى المحافظات فقد ارتفعت نسب الإناث من قوة العمل بكل المحافظات باستثناء محافظتي اريحا وقلقيلية حيث انخفضت في الأولى من 19.8% إلى 18.4% بينما ضلت النسبة ثابتة في الثانية (13.5%). وقد حققت محافظة دير البلح أكبر ارتفاع في هذه النسبة حيث ارتفعت من 15.8% عام 2007م إلى 25.7% عام 2017م مسجله بذلك أعلى نسبة لمشاركة الإناث في قوة العمل بمنطقة الدراسة عام 2017م، في حين سجلت محافظة الخليل أقل نسبة لمشاركة الإناث في قوة العمل عام 2017م (12.8%) وقد يرجع ذلك للعادات والتقاليد السائدة في المحافظة والتي تحد من خروج المرأة لسوق العمل.

3- مؤشرات الظروف السكنية:

هذه المؤشرات تعكس نوعية خدمات البنية الأساسية في محافظات منطقة الدراسة، وهي ترتبط بالحالة الاجتماعية والاقتصادية للسكان، ومن أهم هذه المؤشرات:

أ- **نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للمياه [1]:** تعتبر الأراضي الفلسطينية من أكثر دول العالم شحاً في مصادرها المائية، نتيجة للسيطرة الإسرائيلية على مصادر المياه وبسبب زيادة النمو السكاني والتطورات الاقتصادية والاجتماعية في الأراضي الفلسطينية[2]. ونظرا لاختلاف التصنيف [3] للمساكن المتصلة بالشبكة العامة للمياه خلال فترة الدراسة بين تعدادي السكان عامي 2007م و2017م، سيتم الحديث عن كل فترة على حدى.

يلاحظ من (الملحق1) إن نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للمياه في فلسطين عام 2007م بلغت نحو 86.3%، وارتفعت النسبة في المحافظات الجنوبية عن مستواها في المحافظات الشمالية، لتصل إلى 95.9% مقابل 80.8% في المحافظات الشمالية، كما أن التفاوت يبرز بشكل أكبر بين المحافظات الشمالية ففي حين بلغت أعلى نسبة في تلك المحافظات في محافظة رام الله 96.6% بلغت أدنى نسبة 50.8% في محافظة طوباس. بينما كان التفاوت بين المحافظات الجنوبية أقل حيث بلغت أعلى نسبة في تلك المحافظات في محافظة شمال غزة 98.7% وبلغت أدنى نسبة 92.3% في محافظة رفح. ويلاحظ وجود ثلاث محافظات تدنت بها النسبة إلى أقل من 70% وجميعا تتواجد في المحافظات الشمالية وهي طوباس وجنين والخليل.

أما في عام 2017م الذي تم التصنيف فيه حسب المصدر للمياه المستخدمة للشرب، نلاحظ تدني نسبة المساكن التي تعتمد على التزود بمياه الشرب من الشبكة العامة بشكل كبير في المحافظات الجنوبية، إذ بلغت 7.8% فقط، بينما ارتفعت النسبة في المحافظات الشمالية إلى نحو 88.1%، ويرد سبب انخفاض النسبة في المحافظات الجنوبية إلى أن المياه التي تتزود بها المساكن عبر الشبكة العامة في تلك المحافظات مصدرها الآبار التي تشرف عليها البلديات والمجالس القروية، وتلك الآبار ترتفع فيها نسبة الملوحة مما يجعلها غير صالحة للشرب وخاصة في وسط وجنوب المحافظات الجنوبية، حيث يلاحظ ارتفاع النسبة بشكل قليل في

---

[1] نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للمياه= عدد المساكن المتصلة بالشبكة العامة للمياه / إجمالي عدد المساكن ×100 (مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعدادي 2007و2017).

[2] فريجات والخطيب، (2009): واقع ظروف السكن في الأراضي الفلسطينية، ص34.

[3] حيث صنف تعداد 2007م المساكن المتصلة بالمياه حسب الاستخدام (للأغراض المختلفة)، بينما اقتصر التصنيف في تعداد 2017م حسب الاستخدام (لمياه الشرب فقط). (راجع التعريفات في تعدادي 2007م و2017م.

محافظة شمال غزة 12.2% وفي محافظة غزة 9.5% وتدنيها في محافظة دير البلح 2.9% وفي محافظة رفح 5.3%، ويعتمد السكان في المحافظات الجنوبية لتوفير مياه الشرب على المياه المشتراه عبر الصهاريج بنسبة 85.5% وعلى مصدر عام (حنفية عامة) بنسبة نحو 2.4%[1]، وباقي المساكن تعتمد على مصادر أخرى مثل مياه تجمع الأمطار أو آبار ارتوازية خاصة.

أما بالنسبة للمحافظات الشمالية فيلاحظ ارتفاع النسبة في كافة المحافظات مقارنة مع المحافظات الجنوبية، حيث بلغت اعلاها في محافظة طولكرم 98%، وأدناها في محافظة القدس 69.5%.

ب- نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي [2]: إن توفر شبكة للصرف الصحي تُعد من أهم خدمات البنية التحتية، لما لها من أثر على الجوانب البيئية والمستوى الصحي للسكان، ويلاحظ تباين نسبة المساكن المتصلة بشبكة الصرف الصحي بشكل كبير خلال فترة الدراسة بين المحافظات الشمالية والجنوبية، ففي عام 2007م كان نحو ثلثي مساكن المحافظات الشمالية محرومة من هذه الخدمة، وفي ذات العام كانت نسبة المساكن المتصلة بهذه الخدمة مرتفعة في المحافظات الجنوبية لتصل إلى 77.7%، وفي عام 2017م لم تشهد نسبة المساكن المتصلة بالصرف الصحي تغيراً ذات قيمة في المحافظات الشمالية حيث ارتفعت بشكل طفيف لتصل إلى 34.2%، بينما ارتفعت هذه النسبة في المحافظات الجنوبية لتصل إلى 85.2%؛ ويعود ذلك التباين إلى طبيعة التجمعات السكنية في المحافظات الجنوبية، حيث تكتظ هذه التجمعات وتقترب المساكن من بعضها البعض بشكل كبير، مما يجعل عملية ربطها بشبكة عامة للصرف الصحي أقل تكلفة وأسهل، في حين تتوزع التجمعات السكانية في المحافظات الشمالية على مناطق جغرافية واسعة نسبياً، إضافة إلى كون مناطق المحافظات الشمالية في معظمها مناطق جبلية، مما يجعل تمديد الشبكات عملية صعبة ومكلفة جدا.

وعلى مستوى المحافظات، سجلت أربعة عشر محافظة ارتفاعا خلال فترة الدراسة في نسبة المساكن المتصلة بشبكة الصرف الصحي كان أكثرها ارتفاعا نسبة محافظة خانيونس، التي ارتفعت نسبتها من 26.9% إلى 51.5%، ورغم هذه الارتفاع الكبير نسبياً إلا إن نحو نصف مساكن المحافظة لا زالت محرومة من تلك الخدمة، في حين انخفضت النسبة في محافظتي الخليل والقدس، وسجلت الأخيرة أكبر انخفاض من 37.7% عام 2007م إلى 27.6% عام 2017م، وكان الانخفاض في محافظة الخليل طفيف من 29.3% إلى 28.7% على التوالي، هذا وقد حافظت محافظة غزة على المرتبة الأولى خلال فترة الدراسة في نسبة المساكن المتصلة بشبكة الصرف الصحي حيث بلغت النسبة 95.4% عام 2007م وارتفعت إلى 97.4% عام 2017م، بينما ظلت محافظة طوباس في المرتبة الأخيرة خلال فترة الدراسة فبعد أن كانت المحافظة تفتقد إلى وجود شبكة عامة للصرف الصحي عام 2007م، تم إنشاء الشبكة وبالتالي بلغت نسبة المساكن المتصلة بالشبكة 7.9% في العام 2017م.

ج-نسبة المساكن المتصلة بشبكة الكهرباء [3]: لا بد من الإشارة إلى أن هذا المؤشر يرصد نسبة المساكن المتصلة بشبكة الكهرباء العامة، أي أنه يفرق بين المساكن من حيث اعتمادها على التزود بالكهرباء من مصادرها المختلفة سواء كانت مولد خاص أو مولد عام، أو غير متصلة بأي مصدر. أي أن ارتفاع أو انخفاض هذا المؤشر لا يعكس كمية الكهرباء المزودة للمساكن، ولذا

---

[1] الجهاز المركزي للإحصاء، تقرير المساكن، قطاع غزة، 2019: ص47

[2] نسبة المساكن المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي= عدد المساكن المتصلة بالشبكة العامة للصرف الصحي / إجمالي عدد المساكن ×100 (مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعدادي 2007م و2017م).

[3] نسبة المساكن المتصلة بشبكة الكهرباء= عدد المساكن المتصلة بشبكة الكهرباء / إجمالي عدد المساكن ×100 (مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعدادي 2007م و2017م).

سنلاحظ ارتفاع نسبة المساكن المتصلة بشبكة الكهرباء في المحافظات الجنوبية عن نظيرتها في المحافظات الشمالية وتسجيلها نسب مرتفعة تفوق 99% بينما تعاني هذه المحافظات من مشكلة نقص حادة في كمية الكهرباء المزودة منذ ما يزيد على عقد من الزمن، حيث لا تصل الكهرباء للمساكن في أحسن الأحوال لمدة ثمان ساعات في اليوم. وبناء على ما سبق، يلاحظ ارتفاع نسبة المساكن المتصلة بشبكة الكهرباء في جميع المحافظات خلال فترة الدراسة، ففي عام 2007م كانت أقل نسبة سجلتها محافظة أريحا 91% بينما سجلت باقي المحافظات نسب تفوق ال 95% ووصلت في بعض المحافظات لما يزيد عن 99%، وكان الملفت عام 2017م تراجع هذه النسبة في محافظة القدس بشكل ملحوظ، حيث تراجعت من 93.7% عام 2007م إلى 71% عام 2017م، ويعود ذلك لتركيز إجراءات الاحتلال على هذه المحافظة لما تحمله من رمزية دينية وسياسية للفلسطينيين.

د-نسبة ملكية المساكن [1]: تُعد هذه النسبة مؤشراً هاماً على المستوى الاقتصادي للسكان، كما أنها تعكس طبيعة الإقامة والاستقرار السكاني بمنطقة الدراسة، ومن الملاحظ أن ملكية المسكن كانت شبه متساوية بين المحافظات الشمالية والجنوبية في عام 2007م وفي عام 2017م حدث ارتفاع بسيط في نسبة ملكية المسكن، وكان الارتفاع أعلى في المحافظات الشمالية التي ارتفعت من 81% إلى 86.1%، بينما ارتفعت النسبة بشكل طفيف في المحافظات الجنوبية، حيث ارتفعت من 80.9% إلى 83.2%.

ويلاحظ خلال فترة الدراسة تحقيق أربع عشرة محافظة ارتفاعا في نسبة ملكية المسكن بها، وكانت أكثرها ارتفاعا بمحافظة أريحا والتي كانت نسبتها منخفضة في بداية فترة الدراسة 73% عام 2007م وارتفعت إلى 82.7% عام 2017م ورغم هذا الارتفاع ضلت المحافظة في المرتبة قبل الأخيرة من حيث ملكية المسكن في ترتيب المحافظات الشمالية، كما كانت محافظة رفح المحافظة الثانية من حيث ارتفاع النسبة خلال فترة الدراسة حيث ارتفعت بها النسبة من 79.7% إلى 87.4%. هذا وقد سجلت محافظتي شمال غزة والقدس انخفاضا في نسبة ملكية المسكن خلال فترة الدراسة وكانت النسبة الأكثر انخفاضا هي نسبة محافظة القدس والتي بلغت 67.3% عام 2007م وانخفضت إلى 60.9% عام 2017م وبذلك كانت هي النسبة الأقل بين المحافظات خلال فترة الدراسة وهو ما يعكس حجم الصعوبات التي تواجه المقدسيين في بناء مساكنهم الخاصة، وفي محافظة شمال غزة انخفضت النسبة من 82.8% إلى 79.2%.

رابعاً: التحليل العنقودي لبعض مؤشرات جودة الحياة بالأراضي الفلسطينية خلال الفترة (2007م-2017م):

تبين من العرض السابق مدى تباين مؤشرات الدراسة زمانياً ومكانياً بمنطقة الدراسة، وفي ضوء هذا التباين كان لابد من الاعتماد على أحد أساليب التحليل الإحصائي للوصول إلى واقع جودة الحياة بمنطقة الدراسة والتغيرات التي طرأت عليها خلال فترة الدراسة، ولقد تم اختيار التحليل العنقودي لتلبية هذا الهدف.

يُعد التحليل العنقودي (Cluster Analysis) واحداً من أساليب التحليل الإحصائي متعدد المتغيرات، يعتمد على حساب بيانات متنوعة وعديدة ثم مقارنة تلك البيانات ببعضها اعتمادا على ما تحتويه من المتغيرات وترتيب ارتباطاتها على شكل عناقيد. بحيث يعمل على تصغير التباين داخل العنقود الواحد وتعظيم تباين ما بين العناقيد المختلفة [2]، أي أنه أداة إحصائية، تحاول تجميع

[1] نسبة ملكية المسكن= عدد المساكن الملك / إجمالي عدد المساكن ×100 (مصدر البيانات: الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، تعدادي 2007و2017).

[2] سليمان وصالح، (2012):توظيف التحليل العنقودي، ص144.

العناصر المتشابهة واستيعابها في عدد مجموعات أقل اعتمادا على الخصائص المشتركة بين هذه المفردات[1]. وأن طريقة التحليل العنقودي تختلف عن التقنيات الإحصائية الأخرى، إذ إن حجم العينة في التحليل العنقودي لا علاقة له بالاستدلال الإحصائي، وذلك لأن الهدف من التحليل العنقودي هو ليس تقدير إلى أي مدى النتائج المحصل عليها يمكن أن تمتد لتشمل المجتمع، وإنما تكون نتائج التحليل العنقودي خاصة بالعينة أي بمتغيرات الدراسة فقط [2]. واعتمدت الدراسة على أحد أنواع التحليل العنقودي وهو التحليل العنقودي الهرمي Hierarchical cluster analysis والذي يعد أحد أدق الطرق الإحصائية لإبراز التباينات المكانية وتصنيفها، وقد تم تطبيق هذا التحليل اعتمادا على The Cosine كفاصل بين المجموعات على بيانات مؤشرات جودة الحياة بمنطقة الدراسة عامي 2007م و2017م، وانتهى التطبيق إلى تصنيف المحافظات في كل عام إلى أربع فئات (Clusters).

1- فئات التحليل العنقودي لبعض مؤشرات جودة الحياة بالأراضي الفلسطينية عام 2007م:

بعد استخدام التحليل العنقودي لمؤشرات جودة الحياة في الأراضي الفلسطينية عام 2007م تم استنتاج أربع فئات وهي كالآتي:-

جدول (3) فئات التحليل العنقودي للمحافظات الفلسطينية عامي 2007م و2017م.

الفئات	عام 2007م				عام 2017م			
	عدد المحافظات	%من إجمالي المحافظات	عدد السكان	% من إجمالي السكان	عدد المحافظات	%من إجمالي المحافظات	عدد السكان	%من إجمالي السكان
الأولى	6	37.5	1389649	36.9	4	25	904881	18.9
الثانية	4	25	1139181	30.2	6	37.5	1541323	32.2
الثالثة	2	12.5	92581	2.5	1	6.3	43573	9.1
الرابعة	4	25	1146139	30.4	5	31.3	1899291	39.7
إجمالي	16	100	3767550	100	16	100	4781248	100

المصدر: نتائج التحليل العنقودي اعتمادا على بيانات ملحقي 1و2.

أ-الفئة الأولى: تضم هذه الفئة ست محافظات هي الأعلى في معظم مؤشرات جودة الحياة، وتتركز جميعها في المحافظات الشمالية، وهي محافظات طولكرم، نابلس، قلقيلية، رام الله، القدس، بيت لحم، تضم نحو 36.9% من سكان الأراضي الفلسطينية عام 2007م، وقد حققت هذه المحافظات عام 2007م نسب منخفضة لصغار السن تقل عن 40% باستثناء محافظة قلقيلية التي تجاوزت النسبة فيها بشكل طفيف، وبالتالي معدلات إعالة منخفضة، كما انخفض حجم الأسرة في هذه المحافظات إلى ما دون 5.5 فرد للأسرة، وعلى المستوى الاقتصادي سجلت أربع محافظات منها انخفاض في نسبة العاملين في الحرف الأولية إلى ما دون ال 5%. ورغم ذلك تتسم بعض مؤشرات جودة الحياة بهذه المحافظات بأنها مؤشرات سلبية مثل انخفاض معدلات الالتحاق بالتعليم، كذلك انخفاض نسبة المساكن المتصلة بشبكة الصرف الصحي إلى أقل من النصف.

(1) Abdou, (2013): Towards A Mechanism of Measuring The Development Gap, P 99.

(2) Dalson, (2014): Cluster analysis , p2410.

ب- **الفئة الثانية:** تضم هذه الفئة أربع محافظات ثلاث منها تقع في المحافظات الشمالية وهي جنين، وسلفيت، والخليل، وواحدة في المحافظات الجنوبية وهي محافظة خانيونس، ويمثل سكان هذه المحافظات نحو 30.2% من سكان الأراضي الفلسطينية عام 2007م، وقد سجلت هذه المحافظات ارتفاع في معدلات الالتحاق بالتعليم لتصل لنحو 45%، كما سجلت ارتفاع بنسبة ملكية المساكن لما يزيد عن 84%، وعلى المستوى الاقتصادي حققت هذه المحافظات ارتفاع في نسب العاملين في الحرف الثالثة تزيد في معظمها عن 75%، كما سجلت هذه المحافظات بعض مؤشرات جودة الحياة السلبية منها ارتفاع معدل الأمية لتزيد عن 6%، فضلاً عن انخفاض نسبة المساكن المتصلة بشبكة الصرف الصحي إلى ما دون الثلثين.

شكل (7) فئات التحليل العنقودي لبعض مؤشرات جودة الحياة في الأراضي الفلسطينية عام 2007م.

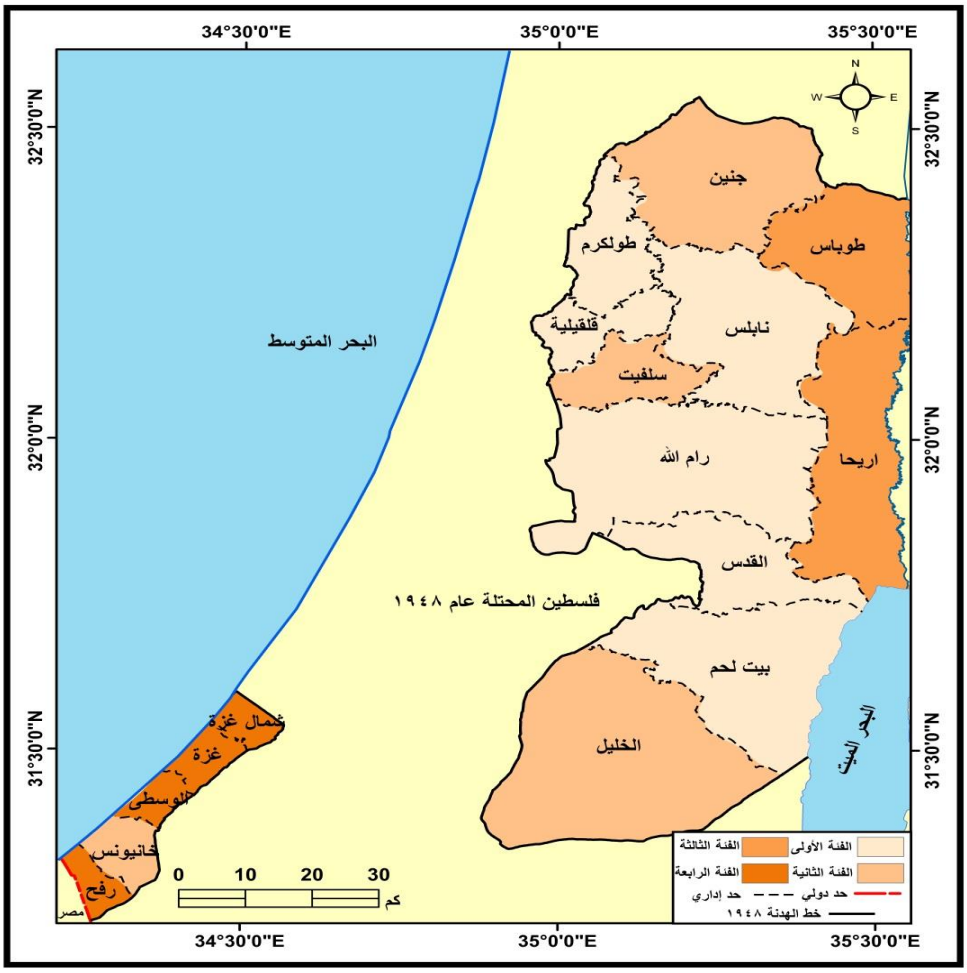

المصدر: التحليل العنقودي لمؤشرات جودة الحياة عام 2007م.

ج-**الفئة الثالثة:** تضم هذه الفئة محافظتان فقط، وهما طوباس وأريحا، يمثل سكانها 2.5% من سكان منطقة الدراسة، وهي أقل نسبة سكان بين الفئات الأربع، وتسجل هذه الفئة عدة مؤشرات جودة الحياة السلبية، منها ارتفاع معدلات الأمية تزيد عن 7.5% وهي الأعلى في منطقة الدراسة، وكذلك كانت معدلات الأمية لدى الإناث هي الأعلى في منطقة الدراسة حيث سجلت ما يزيد على 11%، كما سجلت هذه الفئة أدنى نسبة للمساكن المتصلة بشبكة الصرف الصحي 2.8% لمحافظة أريحا وتفتقد محافظة طوباس لشبكة الصرف الصحي، وعلى مستوى التركيب الاقتصادي سجلت هذه الفئة النسبة الأكبر للعاملين بالحرف الأولية لتبلغ نحو الثلث، وكانت الأدنى في منطقة الدراسة في نسب العاملين بالحرف الثالثة، كما سجلت انخفاضاً في نسب العاملين في الحرف

الثانية إلى ما دون 9%، فضلاً عن تسجيل هذه الفئة لبعض المؤشرات الإيجابية منها أنها كانت الأقل في معدلات البطالة، وارتفاع نسبة الإناث من حجم قوة العمل.

د-الفئة الرابعة: تضم أربع محافظات، جميعها تتبع إداريا للمحافظات الجنوبية، وهي محافظة شمال غزة، وغزة، والوسطى، ورفح، يمثل سكانها نحو 30.4% من سكان الأراضي الفلسطينية عام 2007م، وسجلت هذه المحافظات أقل مؤشرات جودة الحياة بين محافظات منطقة الدراسة، حيث ارتفعت بها نسبة صغار السن لما يزيد عن 43%، وارتفاع حجم الأسرة لما يزيد عن 6.4 فرد/ الأسرة، وبالتالي ارتفع في معظمها معدل الإعالة لما يزيد عن 90% وارتفاع عبء الإعالة لما يزيد عن 7 أشخاص، كما سجلت هذه المحافظات معدلات بطالة مرتفعة تزيد عن 34%، في حين سجلت هذه المحافظات مؤشرات أخرى إيجابية منها ارتفاع نسبة المساكن المتصلة بشبكة الصرف الصحي لما يزيد عن 80% في معظمها، وارتفاع معدلات الالتحاق بالتعليم، وارتفاع نسبة العاملين في الحرف الثالثة.

ويتضح من العرض السابق ومن الملحق (1) أن معظم المحافظات الشمالية كانت الأعلى في مؤشرات جودة الحياة عام 2007م، وتفوقت على المحافظات الجنوبية، كما يلاحظ بما يتعلق بمؤشرات البيئة السكنية (المياه، الصرف الصحي، الكهرباء) تسجيل المحافظات الجنوبية مؤشرات إيجابية أعلى من نظيرتها المحافظات الشمالية، وعلى العكس فيما تعلق بمؤشرات صغار السن ومعدلات الإعالة والبطالة.

2- فئات التحليل العنقودي لبعض مؤشرات جودة الحياة بالأراضي الفلسطينية عام 2017م:

اختلفت فئات التحليل لمنطقة الدراسة بناء على مؤشرات جودة الحياة عام 2017م عن مثيلتها عام 2007م، وذلك نتيجة للتغيرات السياسية والاجتماعية والاقتصادية التي مرت بها الأراضي الفلسطينية خلال فترة الدراسة، وأهمها ما تتعرض له المحافظات الجنوبية من حصار علاوة على الانقسام الفلسطيني، حيث القت هذه التغيرات بظلالها على نوعية الحياة، ونتج عنها تأخر جميع هذه المحافظات في كثير من مؤشرات جودة الحياة كما سيتبين لاحقاً، حيث كانت جميع المحافظات الجنوبية في ذيل المحافظات الفلسطينية من حيث جودة الحياة. وكانت الفئات الأربع لمحافظات منطقة الدراسة عام 2017م كما يلي (جدول3):

أ-الفئة الأولى: تضم أربع محافظات جميعها تقع في المحافظات الشمالية، وهي (طولكرم، وبيت لحم، وقلقيلية، ونابلس)، ويمثل سكان هذه الفئة نحو 18.9% من سكان منطقة الدراسة، وقد سجلت هذه المحافظات عددا من أفضل مؤشرات جودة الحياة بين محافظات منطقة الدراسة، من أهمها ارتفاع نسبة كبار السن إلى 4% في ثلاث منها، وانخفاض نسبة صغار السن إلى أقل من 35%، وهذا أدى إلى انخفاض معدل الإعالة إلى أقل من 65% وكذلك انخفاض عبء الإعالة إلى أقل من أربعة أشخاص، فضلاً عن ارتفاع نسبة العاملين في الحرف الثانية من 11% إلى 16%، وارتفاع نسبة المساكن المتصلة بشبكة المياه العامة لتصل إلى 95%.

ب-الفئة الثانية: تقترب هذه الفئة من سابقتها في مستوى مؤشرات جودة الحياة إلا أنها سجلت بعض المؤشرات السلبية أيضاً، وتضم هذه الفئة ست محافظات جميعها تقع ضمن المحافظات الشمالية، وهي: (طوباس، وأريحا، والخليل، وجنين، ورام الله، وسلفيت)، وتضم نحو 32.2% من سكان منطقة الدراسة، وقد حققت معظم محافظات هذه الفئة معدلات بطالة منخفضة إلى ما دون 14%، وارتفعت في معظمها نسبة الإناث من قوة العمل إلى ما يزيد على 18%، كما سجلت ارتفاع في نسبة المساكن المتصلة بشبكة المياه العامة إلى أكثر من 80%، وسجلت معظم المحافظات في هذه الفئة ارتفاع في ملكية المسكن لما يزيد عن

88%، أما عن المؤشرات السلبية التي سجلتها هذه الفئة، فقد انخفضت بها نسبة المساكن المتصلة بشبكة الصرف الصحي بشكل كبير لتتراوح بين 8% إلى 30% وهي الأقل في منطقة الدراسة، وانخفاض نسبة العاملين في الحرف الثانية في معظمها إلى ما دون 11%، كما ارتفعت معدلات الأمية لدى الإناث في هذه الفئة.

شكل (8) فئات التحليل العنقودي لبعض مؤشرات جودة الحياة في الأراضي الفلسطينية عام 2017م.

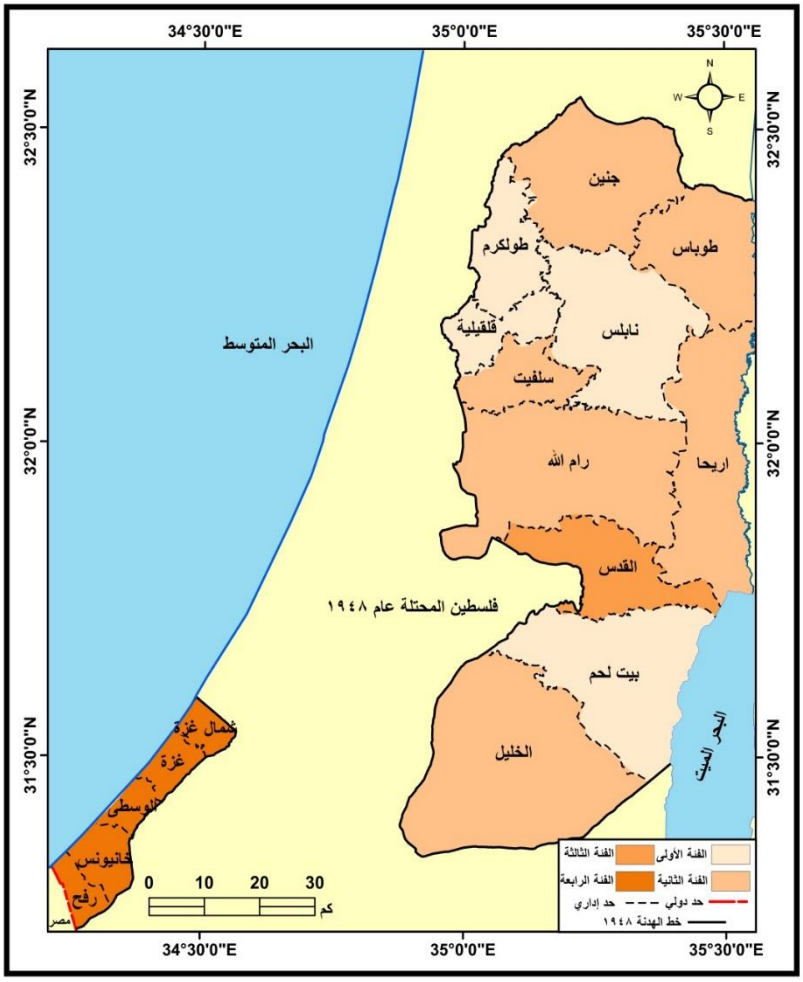

المصدر: التحليل العنقودي لمؤشرات جودة الحياة عام 2017م.

ج- الفئة الثالثة: تضم محافظة القدس فقط، وتضم هذه الفئة أقل حجم سكاني بين الفئات الأربع، يبلغ نحو 9.1%، وسجلت هذه المحافظة انخفاض في نسبة صغار السن إلى 34%، وصغر متوسط حجم الأسرة 4.4أفراد/للأسرة وهي الأقل في منطقة الدراسة، وانخفاض معدل الإعالة إلى 66%، وقد سجلت المحافظة أقل معدل للأمية 2% وتشاركها محافظة غزة نفس المعدل، كما سجلت معدل منخفض لأمية الإناث نحو 2.9%، وكما سجلت المحافظة النسبة الأقل للعاملين في الحرف الأولية، في حين ظهرت في هذه المحافظة بعض المؤشرات السلبية لجودة الحياة ومن أهمها انخفاض معدل الالتحاق بالتعليم إلى 35.4% وهو الأقل في منطقة الدراسة، أما عن البيئة السكنية فقد انخفضت مؤشراتها لمستويات متدنية بمنطقة الدراسة، فانخفضت نسبة المساكن المتصلة بشبكة الكهرباء العامة إلى 71% وهي النسبة الأقل في منطقة الدراسة، وشبكة الصرف الصحي إلى أقل من 30% وهي الأقل

بين المحافظات الشمالية، وكذلك المساكن المتصلة بشبكة المياه العامة إلى أقل من 60% وهي أيضاً الأقل بين المحافظات الشمالية، كما سجلت المحافظة النسبة الأقل في منطقة الدراسة من حيث نسبة ملكية المساكن.

د-الفئة الرابعة: تضم هذه الفئة المحافظات الخمس التي تشكل المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)، وهي (شمال غزة، غزة، الوسطى، خانيونس، رفح)، يمثل سكانها 39.7% من سكان منطقة الدراسة، وهي أكبر نسبة بين الفئات الأربع، وهي أقل فئات جودة الحياة بين محافظات منطقة الدراسة، حيث ترتفع بها نسبة صغار السن لما يزيد على 40%، ويرتفع متوسط حجم الأسرة لما يزيد على 5.5 أفراد/للأسرة، وارتفع معدل الإعالة في هذه المحافظات لما يزيد على 76%، وكذلك ارتفع عبء الإعالة لما يزيد على سبعة أشخاص، وقد سجلت هذه المحافظات معدلات بطالة مرتفعة جدا فاقت 50% في معظمها، كما سجلت هذه المحافظات نسبة متدنية جدا للمساكن المتصلة بمياه الشرب وصلت إلى أقل من 13%، وتدنت نسبة العاملين في الحرف الثانية إلى أقل من 6% في معظمها. وعلى الرغم من ذلك فقد سجلت هذه المحافظات مؤشرات أخرى إيجابية منها ارتفاع معدل الالتحاق بالتعليم لما يزيد على 40%، انخفاض معدل الأمية لما يقل على 3%، وارتفاع نسبة المساكن المتصلة بشبكة الصرف الصحي في أربع محافظات منها لما يزيد على 81%.

يتضح مما سبق أن مستوى جودة الحياة في المحافظات الشمالية عام 2017م لا يزال أعلى من مثيله بالمحافظات الجنوبية، وان الفجوة في مستوى جودة الحياة قد زادت بين المحافظات الشمالية والجنوبية بعد تراجع محافظة خانيونس من المرتبة الثانية الأفضل إلى المرتبة الرابعة الأقل جودة ليتم بذلك تجمع المحافظات الجنوبية الخمس (قطاع غزة) في المرتبة الأخيرة والأدنى من حيث جودة الحياة. ويمكن المقارنة بين نتائج التحليل العنقودي على مؤشرات جودة الحياة المذكورة سابقاً بالمحافظات الفلسطينية خلال فترة الدراسة، وتلخيصها بما يلي:

-ارتفع مستوى جودة الحياة خلال فترة الدراسة بمحافظتين بمنطقة الدراسة، وانتقلتا إلى فئة أعلى، نتيجة تحسن بعض مؤشراتهما أو ثباتها في ضوء تراجع نفس المؤشرات في باقي المحافظات، وهما محافظتا أريحا وطوباس التي انتقلتا من الفئة الثالثة عام 2007م، للفئة الثانية الأفضل عام 2017م، وتضم هاتان المحافظتان نحو 2.4% من سكان منطقة الدراسة عام 2007م، ونحو 2.3% عام 2017م.

-انخفض مستوى جودة الحياة بثلاث محافظات بمنطقة الدراسة، وتراجعت للفئات الأدنى، وذلك إما نتيجة تراجع بعض مؤشراتها أو ثباتها مع ارتفاع نفس المؤشرات بغيرها من المحافظات، حيث تراجعت محافظة رام الله من الفئة الأولى الأفضل عام 2007م، إلى الفئة الثانية عام 2017م، وشهدت محافظة القدس تراجع من الفئة الأولى الأفضل عام 2007م، إلى الفئة الثالثة الأدنى عام 2017م، ويعزى هذا التراجع الكبير لما تتعرض له المحافظة من عملية تهويد ممنهجة لإفراغها من سكانها الفلسطينيين، كما تراجعت محافظة خانيونس من الفئة الثانية عام 2007م، إلى الفئة الرابعة عام 2017م، ويرجع ذلك لما تتعرض له المحافظات الجنوبية(قطاع غزة) عامة من حصار صهيوني مشدد منذ عام 2006م.

-بينما شهدت باقي المحافظات ثباتاً في الفئة التي تنتمي إليها من فئات التحليل خلال عامي 2007م و2017م، ومنها محافظات طولكرم وبيت لحم ونابلس وقلقيلية في الفئة الأولى الأفضل في مؤشرات جودة الحياة، ومحافظات جنين وسلفيت والخليل في الفئة الثانية، وظلت أربع محافظات من المحافظات الجنوبية في الفئة الرابعة أقل فئات جودة الحياة وهي شمال غزة وغزة والوسطى ورفح.

-انخفاض حجم السكان في الفئتين الأولى والثانية _الأفضل في مؤشرات جودة الحياة_ من التحليل من 67.1% عام 2007م إلى 51.1% عام 2017م، في مقابل ارتفاع حجم السكان للفئتين الثالثة والرابعة_ الأدنى في مؤشرات جودة الحياة_ من التحليل، وهو ما يدل على سوء توزيع مشروعات التنمية خلال فترة الدراسة التي أصبحت تشمل نسبة أقل من السكان.

ونخلص مما سبق أن المحافظات الخمس الأولى التي حققت أعلى معدل نمو سنوي بسكانها خلال فترة الدراسة، وهي جميع المحافظات الجنوبية (قطاع غزة) سجلت أدنى مستوى في جودة الحياة عام 2017م بل تراجع مستوى جودة الحياة بها خلال فترة الدراسة كما يتضح من الملحقين (1+2).

خامساً: النتائج والتوصيات:

منذ عام 2006م وهو العام الذي يسبق فترة الدراسة بعام واحد، شهدت الأراضي الفلسطينية تطورات سياسية واقتصادية سلبية لا زالت اثارها تتتابع حتى يومنا هذا، وخاصة على المحافظات الجنوبية (قطاع غزة)، حيث تعرضت تلك المحافظات لحصار صهيوني شامل، وفي عام 2007م حدث الانقسام الفلسطيني الأسود الذي لا زال مستمرا، علاوة على الاعتداءات الصهيونية المستمرة على تلك المحافظات التي دمرت البنية الاقتصادية. وعلى المستوى المحافظات الشمالية فهي لا زالت تتعرض لمصادرة الأراضي والاستيطان.

وخلصت الدراسة إلى أن المحافظات الجنوبية الخمس (قطاع غزة) أكثر المحافظات التي حققت زيادة في حجمها السكاني خلال فترة الدراسة، وحققت أعلى معدل نمو سنوي، قد شهدت انخفاضا في معظم مؤشرات جودة الحياة بها خلال فترة الدراسة.

وتوصي الدراسة بإن التغلب على التباين الواسع في مؤشرات جودة الحياة وخاصة بين المحافظات الشمالية والمحافظات الجنوبية يتطلب اتخاذ سياسات تنموية متوازنة جغرافياً، ورسم سياسات تنموية خاصة بكل منطقة على حدا للحد من التفاوت الموجود والحد من تأثيراته السلبية على حياة السكان، ولتحقيق هذه التوصية لا بد من إنهاء حالة الانقسام الفلسطيني والتجاذبات السياسية والتشرذمات في شرائح المجتمع التي اشغلت الفلسطينيين عن قضاياهم الرئيسية.

كما توصي الدراسة بضرورة الأخذ بالاعتبار عند توزيع مشاريع التنمية الزيادة الطبيعية في عدد السكان.

المصادر والمراجع

المراجع العربية:

أحمد، طالب (2015): تصنيف المحافظات السورية حسب الإنفاق الاستهلاكي للأسرة باستخدام التحليل العنقودي، *مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية*، جامعة تشرين، سوريا, المجلد (37) العدد (2).

البصري، نصير، حسين، فاطمة (2017): مؤشرات جودة الحياة في مدينة النجف الأشرف، دراسة تحليلية مقارنة لقطاعات خدمية منتخبة، *مجلة القادسية للعلوم الإنسانية*، جامعة القادسية، العراق, المجلد (20) العدد(3).

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2012)، *التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2007، النتائج النهائية للتعداد في الأراضي الفلسطينية، (السكان والمساكن)*، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2019)، *التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، النتائج النهائية للتعداد في الأراضي الفلسطينية، (السكان والمساكن)*، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2009)، *النتائج النهائية لتعداد 2007، تقرير السكان*، محافظة القدس، رام الله، فلسطين.

الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، (2019)، *التعداد العام للسكان والمساكن والمنشآت 2017، تقرير المساكن*، النتائج النهائية، قطاع غزة، رام الله، فلسطين.

جودة، محفوظ (2008): *التحليل الإحصائي الأساسي باستخدام spss*، ط1, عمان, الاردن, مكتبة وائل للنشر.

الحبيس، محمود (2011): التباين التنموي المكاني في الأردن، *المجلة الأردنية للعلوم الاجتماعية*، الجامعة الأردنية، عمان, المجلد(4) العدد(2).

خليفة، محمد (2009): واقع المسنين ومتطلبات رعايتهم في الأراضي الفلسطينية (1997 – 2007)، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، رام الله –فلسطين.

رجب، معين، الفرا، أحمد (2009): سياسات القوى العاملة الفلسطينية بين النظرية والتطبيق، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، رام الله –فلسطين.

أبو زنط، ماجدة (2002): تخطيط التنمية الإقليمية في شمال الضفة الغربية_ فلسطين، رسالة دكتوراه غير منشورة، الجامعة الأردنية، عمان.

سليمان، مثنى، صالح رياض (2012): توظيف التحليل العنقودي وطريقة الجار الأقرب في التعرف على الأنماط مع تطبيق على نوعية المياه الجوفية في محافظة نينوى، *المجلة العراقية للعلوم الإحصائية*، جامعة الموصل، العراق، المجلد (12) العدد(21).

السيد، شيماء (2017): تحليل جغرافي لبعض مؤشرات جودة الحياة الحضرية في محافظتي شمال سيناء وجنوب سيناء خلال الفترة (1986–2006)، *مجلة كلية الآداب، جامعة الإسكندرية*، الإسكندرية, المجلد (4) العدد (85).

صافي، سمير، مقداد، خليل (2009): *الخصائص الاجتماعية والأسرية والزواجية والتعليمية والاقتصادية للأسرة الفلسطينية (1997 – 2007)*، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، رام الله –فلسطين.

صلاح، عبيدة (2009): *تفاوت نمو المؤشرات الاقتصادية والاجتماعية بين المحافظات الفلسطينية (1997 – 2007)*، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، رام الله –فلسطين.

فريجات، فايز، الخطيب، عصام (2009): *واقع ظروف السكن في الأراضي الفلسطينية*، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، مشروع النشر والتحليل لبيانات التعداد، رام الله –فلسطين.

محمد، فؤاد، فليح، يحيي (2017): تقييم مؤشرات جودة الحياة في مدينة السماوة، *مجلة البحوث الجغرافية*، جامعة الكوفة، بغداد، المجلد (2017)، العدد (26).

الهندواوي، محمد (2011): *الدعم الاجتماعي وعلاقته بمستوى الرضا عن جودة الحياة لدى المعاقين حركيا بمحافظات غزة*، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، غزة.

المراجع الأجنبية:

Abdou A. A. (2013): Towards A Mechanism of Measuring The Development Gap in Settlement Communities: An Applied Study of Al Madinah Al Munawarah, Bulletin of The Egyptian Geographical Society, Vol. 86.

Aiden, J, D. and Awang, A. LL. (1985): Regional Development Planning in Malaysia, Regional Studies, Vol. 19.

Burke, F., Azam, M., Nawaz, S.& Haque , Q.(2008): Quality of life and cause and effect Relationship With Resources and Facilities Case Study of select towns of Karathi , Pakistan Journal of Social Sciences , Vol.5 ,No.3.

Cutter ,S. (1985)Rating Places: A Geographer's View On Quality of Life, The Association of American Geographers, Pennsylvania.

Dalson B.F.,& et.al.(2014):"Cluster analysis for political scientists", Applied Mathematics, No.5.

Effat. H. A., Hegazy M. N.(2013): A Multidisciplinary Approach to Mapping Potential Urban Development Zones in Sinai Peninsula, Egypt Using Remote Sensing and GIS., Journal of Geographic Information System, Vol.5.

Horsley J., Prout S., Tonts M., Ali S.(2015): Sustainable Livelihoods and Indicators for Regional Development in Mining Economies, The Extractive Industries and Society, Vol. 2.

Liu, B. C. (1976): Quality of life indicators in US metropolitan areas: a statistical analysis, Praeger, New York.

McCrea R., Shyy T. K., Stimson R. (2006): What is the Strength of the Link Between Objective and Subjective Indicators of Urban Quality of Life?, Applied Research in Quality of Life, Vol.1.

Pacione M. (2003): Urban environmental quality and human wellbeing - a social geographical perspective, Landscape and Urban Planning, Vol. 65.

Taylor, S., & Bogden, R. (1990): Quality of life and the individuals perspective. In R. Schalock &M.J. Bogal (EDS)QOL: Perspective and Issues.

WHO-QOL Group. (1994): The Development of Word Health Organization Quality of Quality of (.Life Assessment Instrument- The (WHOQOL). In Orley, J. & Kuyken, W. (Eds) Quality of life assessment international perspectives, Berlin: Springer Verlag.

قائمة المراجع المرومنة:

Abu –Zant, M, (2002), Planning Regional Development in North Part of the West Bank – Palestine, (in Arabic), PhD thesis, the University of Jordan, Amman.

Ahmed, T, (2015): Classifying Syrian provinces according to householder spending using cluster analysis, (in Arabic), Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (*37*) No. (*2*).

Al- Basri, N, and Hussain, F, (2017): Indicators of quality of life in the holy city of Najaf, Comparative Spatial Analysis Method, (in Arabic), Al-Qadisiyah Journal for the Humanities, Al-Qadisiyah University, , Iraq, Vol. (*20*) No. (*3*).

Al- Habees, M, (2011): Spatial Development Disparity in Jordan, (in Arabic), Jordan Journal of Social Sciences, the University of Jordan, Amman, Vol. (*4*) No. (*2*).

Al-Hindawi, M, (2011): Social Support & Its Relationship With The Satisfaction Level Of Life Quality For The Physical Handicapped In The Gaza Governorates, (in Arabic), Master Thesis, Al-Azhar University - Gaza.

Al-Sayed, SH, (2017): A geographical analysis of some indicators of the quality of urban life in the governorates of North Sinai and South Sinai For the period (1986-2006), (in Arabic), Journal of the College of Arts, Alexandria University, Alexandria, Vol. (*4*) No. (*85*).

Freijat, F, and . AL-Khatib, I, (2009), Housing Conditions in the Palestinian Territory, (in Arabic), Palestinian Central Bureau of Statistics, Dissemination and Analysis of Census Findings. Ramallah – Palestine.

Judeh, M, (2008): Basic statistical analysis using spss, (in Arabic),First edition, Amman, Jordan, Wael Publishing Library.

Khalifeh, M, (2009): The Conditions and Requirements of Elderly Care in the Palestinian Territory (1997-2007), (in Arabic), Palestinian Central Bureau of Statistics, Dissemination and Analysis of Census Findings. Ramallah – Palestine.

Mohamed, F, and Fleih, Y, (2017): Evaluating indicators of quality of life in the city of Samawah, (in Arabic), geographical researches journal, University of Kufa, Baghdad, Vol. (2017) No. (26).

Palestinian Central Bureau of Statistics,(2009): *Population, Housing and Establishment Census 2007, Final Results- Housing* Report- *Jerusalem Governorate*. (in Arabic), Ramallah – Palestine.

Palestinian Central Bureau of Statistics,(2012): Population, Housing and Establishment Census 2007 Census Final Results in The Palestinian Territory – Summary (Population and Housing). (in Arabic), Ramallah – Palestine.

Palestinian Central Bureau of Statistics,(2019): Population, Housing and Establishment Census 2017 Census Final Results in The Palestinian Territory – Summary (Population and Housing). (in Arabic), Ramallah – Palestine.

Palestinian Central Bureau of Statistics,(2019): Population, Housing and Establishment Census 2017: Housing Report- Final Results- Gaza Strip,(in Arabic), Ramallah – Palestine.

Rajab, M, and Al-Farra, A, (2009): Palestinian Labor Force Policies Between Theory and Practice, (in Arabic), Palestinian Central Bureau of Statistics, Dissemination and Analysis of Census Findings. Ramallah – Palestine.

Safi, S, and . Miqdad, K, (2009): A Comparative Study on the Social, Familial, Marital, Educational and Economic Characteristics of the Households in the Palestinian Territory (1997 – 2007), (in Arabic), Palestinian Central Bureau of Statistics, Dissemination and Analysis of Census Findings. Ramallah – Palestine.

Salah, O, (2009), Disparities of Socio-Economic Indicators among Palestinian Governorates (1997 – 2007), (in Arabic), Palestinian Central Bureau of Statistics, Dissemination and Analysis of Census Findings. Ramallah – Palestine.

Sulaiman, M, and Saleh, R, (2012): Employment of Cluster Analysis and Nearest Neighbor Method in Pattern Recognition With the Application on Groundwater Quality in the Province of Nineveh, (in Arabic), Iraqi Journal of Statistical Sciences, University of Al Mosul, Iraq, Vol. (*12*) No. (*21*).